المتشابهات اللفظية
دراسة صرفية في القرآن الكريم
[الثلث الأول أنموذجاً]

د. إيثار شوقي سعدون **أمل كاظم ثجيل**
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

مقدمة

الحمد لله الذي فضلنا بالقرآن على الأمم أجمعين، وأتانا به ما لم يؤتِ أحداً من العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد(ﷺ)خاتم الأنبياء والمرسلين الذي أرسله بدين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً. أما بعد:

فإن القرآن الكريم جامع علوم العربية والإسلامية هو معينها الثر الذي لا ينضب، وهو الكتاب الذي لا ينقضي عجائبه، ولا تمل قراءته، ما دامت الحياة، وهو خير الكلام وأحسن الحديث وأصدق القول.

فشاء الله تعالى أن ينعم علي بنعمته لدراسة موضوع له صلة بكتابه العزيز ومحاولة الوقوف على خصائص لغة القرآن الكريم في المتشابهات اللفظية وذلك من خلال التركيب اللغوي الذي يستند إلى السياق للكشف عن حقيقة هذا التشابه وغاياته الدلالية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حدود البحث تصب في:

1- الدلالة أو المعنى الذي تتضمنه بكونها من المتشابهات اللفظية في آي الذكر الحكيم.

2- إن الفهم التام لتكرار الآيات المتشابهة لا يتم إلاّ عن طريق تحليل الوظائف اللغوية ومنها الدراسة الصرفية حتى نستطيع الوقوف على الفروق الدقيقة بين آية وأخرى شبيهه لها، وفي كل ذلك اتكأ على السياق القرآني ودلالته.

إن المتشابهات اللفظية هي ليست متشابهات فعلية إذ إن أي تغيير في آية معينة عما موجود في آية أخرى مشابهة لها سواء كان على مستوى صرفي أو نحوي أو صوتي أو دلالي لا بدّ أن يتبع ذلك خلاف في السياق الواردة فيه كل آية، ويترتب على ذلك اختلاف

في المعاني المتولدة من تركيب الآيات المتشابهة لفظياً، على ما سنبين ذلك أن شاء الله تعالى.

وعليه اقتضت الدراسة أن تقسم على ثلاثة مباحث، بدأتها بمقدمة وتضمن المبحث الأول: تناوب الأوزان الصرفية، وتضمن المبحث الثاني: الإفراد والجمع، وتضمن المبحث الثالث: التذكير والتأنيث وختمتها بخاتمة بينت فيها ما توصلت إليه في دراستي هذه، وذيلتها بالمصادر التي استعنت بها في إعداد هذا البحث.

وتجدر الملاحظة بأني قمت بإحصاء المتشابهات في الجزء المخصص للدراسة واعتمدت بذلك على منهج الاستقراء الناقص القائم على الانتقاء، لأن إدخال الشواهد جميعها غير ممكن لكثرتها.

وفي الختام أتمنى أن يفي بحثي هذا بالغرض المطلوب، فما كان فيه من الصواب فهو من فضل الله تعالى، وما كان فيه من هفوات وتقصير فمن نفسي، وأسال الله أن يوفقنا لما فيه من خير الشريعة الإسلامية والأمة الإسلامية. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الأبرار الأطهار ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تمهيد

اعتنى الجرجاني بموضوع اختيار الصيغة عناية حسنة، لا سيما الفروق بين الاسم والفعل، وكان حديثه ضمن موضوع(الفروق في الخبر) إذ فرق بين الخبر إذا كان اسماً أو فعلاً، أو صفة مشبهة[1]، إذ يقول:((فإذا قلت(زيد منطلق)، فقد اثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث فيه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك:(زيد طويل) و(عمرو قصير)، فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك تتعرض في قولك:(زيد منطلق) لأكثر من أثبات لزيد، وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت:(زيد هاهو ذا ينطلق)، فقد زعمت أن الانطلاق يقع جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه))[2] وتابعه الآخرون في ذلك[3].

ومن الحديث عن اختيار الصيغة الحديث عن أسرار التعبير في أبنية المشتقات، إذ ترد الآية بصيغة ثم تتغير الصيغة في موضع آخر إلى صيغة أخرى. وقيل:((المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها

المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه))[4]. وتنقسم هذه الدراسة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تناوب الصيغ الصرفية

1- تناوب الصيغ بين الأفعال:

الفعل: هو((ما دل على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول الحال والاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة نحو: قولك: وسوف افعل، ولم يفعل وفعلت وغيرها))[5]. وينقسم الفعل من حيث دلالته الزمنية على صيغ الماضي والمضارع والأمر، فالماضي: مادل على حدوث شيء قبل زمن المتكلم نحو: قام وقعد وعلامته قبول تاء الفاء وتاء التأنيث الساكنة[6]. والمضارع: هو مادل وصفاً على حدث وزمان غير منقض، حاضراً كان أم مستقبلاً[7]، نحو: يكتب، وهذا الفعل يكون صالحاً للحال والاستقبال، ويفتتح بحرف من حرف(نأيت)[8]. وأما فعل الأمر فهو:((ما يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهد وعلامته أن يقبل نون التوكيد وياء المخاطبة مع دلالته على الطلب))[9]. ومن ذلك:

أ- تناوب الصيغة بين الفعل وبين الاسم:

ومما جاء في سياق الآيات المتشابه اللفظي قوله تعالى:﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[10] وقوله تعالى:﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾[11] وقوله تعالى:﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾[12].

إذ جاء الفعل بصيغة الماضي(نصحت) وصيغة اسم الفاعل في الآية الثانية، والفرق في ذلك أن قوله:﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾ على لسان نوح(عليه السلام) وفي الآية نفسها على لسان هود(عليه السلام) قوله تعالى:﴿ وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ فهذا ما رُمي به نوح(عليه السلام) من قومه فاتهموه بأنه في ضلال، ثم نظر إلى ما اتهم به هود(عليه السلام) من قومه، فرآهم يقولون له:﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ ﴾[13] فالتهمتان مختلفتان، لأن الضلال فعل يفعله الضال، والسفاهة صفة من صفات النفس، والأفعال متعددة ومتجددة، وأوصاف النفس ثابتة، فجاء جواب نوح بصيغ الأفعال وقال:﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾ و﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾ لتحدث الملائمة الدقيقة بين قوله وقولهم، فهو ينفي عنه الضلال بأفعال مضادة، وهو أنصح وأجدد النصح وأكرره، أما

جواب هود(عليه السلام) فكان بلفظ﴿نَاصِحٌ﴾ أي: ثابت على النصح مستمر فيه، وهذا ينقض قولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾، لأن النصح ضد السفاهة[14]. فجاء على هذه الصيغة للدلالة على التجدد والحدوث الدال على التفاعل واستمرار الحدث[15]. وقوله:﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ فالفعل ماضٍ يفيد الانقطاع نحو:(مات فلان)،(وذهبت إلى محمد) ويحتمل أن يكون قد تكرر فقوله: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ من المرجح أن النصيحة قد تكررت فبذلك يكون الكلام قد تكرر[16]. وجاءت الصيغة باسم الفاعل لأنه((دل على الحدث والحدوث وفاعله))[17] فخرج بالحدوث اسم التفضيل نحو:(أفضل) والصفة المشبهة نحو:(حسن) إذ إنهما يدلان على الثبوت وخرج الفعل بأنواعه لأنه اشتق لتعيين زمن الحدوث لا الدلالة على ما قام به، ويخرج اسم المفعول لأنه اشتق لما وقع فيه[18]. أو ما يشتق منه مصدر الفعل لمن قام به على معنى الحدوث[19]. ويشتق اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي وذلك لمن قام بالفعل، أي تلبس به على معنى حدوث الفعل وصدوره عنه كضارب من ضرب[20]. واستعمل صيغة الماضي لتحقق وقوعه في الماضي، وما يستقبل، ما دام معلوماً له تعالى فهو كالماضي المنقضي المتحقق[21].

قيل:((أن قول نوح(عليه السلام) جواب من ضُلل، لأنه قيل له:﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[22] والضلال من صات الأفعال، فكان جواب من عيب بفعل مذموم، نفيه بفعل محمود، بل بأفعال تنفي ما ادعوه عليه فنفى الضلال بالأفعال التي ذكرها في سياق الآيات، وهود(عليه السلام) قيل له:﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾، والسفاهة من صفات النفس وهي ضد الحلم، وهو معنى ثابت فلما رمي بها وهي من الخصال المذمومة البطيئة، وليست من الأفعال التي ينتقل الإنسان عنها إلى أضدادها في الزمن القصير، فكان نفيها بصفات ثابتة تبطلها أولى كما كان في الفعل المذموم في الفعل المحمود أولى))[23].

يرى الكرماني: أن صيغة(أنصح) جاءت لتلائم ما عطف عليه وهو(أبلغكم)، وفي قصة هود(عليه السلام)جاء(ناصح) ليلائم(كاذب)، إذ يقول:(((أبلغكم) بلفظ المستقبل، فعطف عليه(وانصح لكم) كما في الآية الأخرى﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾، فعطف الماضي على الماضي، لكن في قصة هود قابل باسم الفاعل قولهم له:﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[24] ليقابل الاسم الاسم))[25]. وأخذ ابن الزبير رأي الإسكافي وبسطه بوضوح، واستدل بآيات أخرى، وقال:((وإنما قال:(وأنصح)، و(أعلم)، ليعلم بتماديه على

النصح لهم، وهم لا يشعرون ولا يهتدون فجمع(عليه السلام)فيما خاطبهم به رد مقالهم ورميهم بأكثر مما رموه به، ورد ذلك عليه بألطف رد وأبينه، أما جواب هود(عليه السلام) فلما رموه بخفة العقل، وقلة الثبات، نفى-عليه السلام- ذلك عن نفسه فقال:﴿ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ ﴾[26] فرد قولهم، ثم عرفهم برسالته. فقال:(أبلغكم)، فجاء بالفعل المشعر بالتكرار والاستمرار قياماً بإبلاغ رسالته وحفظاً لأمانتها، ثم قال:﴿ وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ ، فعرفهم بصفتين جليلتين قد اكتنفته العصمة فيهما وإنما أتى بالاسم في إخبارهم بنصحه وأمانته، فقال:(ناصح)، ولم يقل: أنصح، ليحصل منه أن ذلك الوصف الجليل لازم له غير مفارق، ولم يكن الفعل ليعطي ذلك فجاء بالاسم. وذكر أن هذا الموضوع مثل الوارد في سورة البقرة خبراً عن المنافقين:﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[27]، فأخبروا من قولهم للمؤمنين:﴿آمَنَّا﴾ بالفعل الماضي، وليس من وضعه إعطاء الدوام في الأكثر، وأخبر عن قولهم لإخوانهم وشياطينهم بقوله:﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ فجاءوا بالاسم إعلاماً بصفتهم التي هم عليها مستعدون))[28] ووافقه ابن جماعة[29]، وأبو يحيى الأنصاري[30].

ب- التناوب بين صيغ الماضي:

ويقصد بذلك الصيغ المشتقة من الفعل الماضي، فتأتي صيغة(فعل) بتضعيف العين إذا كان مقصوداً بها الكثرة في العمل، إذ قال سيبويه:(هذا باب دخول فعَّلتُ)أي: بتضعيف العين على(فعلت) لا يشاركه في ذلك(أفعلتُ) فتقول:(كسرتها وقطعتها) إذا أردت الكثرة في العمل وأردت معنى التكثير، ضعف العين في كسرتها وقطعتها[31].

وتأتي صيغة (فعَّل) لمعان منها: التعدية وتجيء لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به نحو:(فسقته) أي: نسبته إلى الفسق، وتأتي للدعاء على المفعول بأصل الفعل أو الدعاء له، وتأتي بمعنى عمل شيء في الوقت المشتق هو منه، نحو:(صبح) أي: أتى صباحاً، وتأتي بمعنى صيرورة شيء يشبه شيء آخر نحو:(حجر الطين) أي: صار يشبه الحجر في الجمود، وتأتي بمعنى صار نحو: ورق أوراق أي: صار ذا ورق، وتأتي بمعنى اختصار حكاية كسبح الرجل أي أنه قال: سبحان الله، أو تأتي بمعنى تفعل نحو: فكر وتفكر[32].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾[33] وقوله:﴿ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾[34].

إذ ورد الفعل(نزل) مزيداً بالهمزة في الآية الأولى ومضعفاً في الثانية. وكلا الزيادتين جاءت لمعنى. أما قوله:(أنزل) فهي بمنزلة(نزّل) غير أن التباين في الفعلين هو أن(أنزل) مطاوع(نزل) فكأنه قال سبحانه وتعالى: نزلنا المنى والسلوى فنزلت هذه من جهة، ومن جهة أخرى(فعل) غالباً ما يكون متعدياً لازمه(أفعل)؛ لأن الأخير انعكاس لـــ(فعل)[35]. فلما كان في الآية الأولى بصدد تعداد النعم التي من الله بها على بني إسرائيل جاء بالفعل(أنزل) دلالة على أن الفعل صاحب صيرورة في الأمر[36]. وفي الآية الثانية تطلب السياق استعمال الفعل(نزل) للدلالة على الكثرة[37]، لأن سياق الآية ليس لبيان عدد النعم وإنما لبيان عظمة الاتجاه من فرعون وجنوده.

وتزاد الهمزة إذا كانت متصدرة ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط[38]، فإن كانت غير الحرف الأول فإنه لا يحكم بزيادتها حتى يكون هناك دليل على زيادتها[39]، وتأتي زيادتها لمعان منها: التعدية، إذ تنقل الفعل غير المتعدي إلى متعدي، وإن همزة التعدية تكون قياساً في الفعل اللازم دون الفعل المتعدي، وقيل: إنه قياسي فيه وفي المتعدي إلى الفعل الواحد، وقيل: أن النقل بالهمزة كله سماعي[40].

ويأتي(أفعل) بمعنى فعل إذ أن الهمزة تنقل الفعل عن فاعله وتصيره مفعولاً، وعلامة نقل الفعل هي الهمزة وتكون أكثر وأعم من زيادة التشديد وأعم[41]. ومن معانيها: صيرورة شيء ذي شيء نحو: البن الرجل أي: صار ذا لبن ومن معانيها أيضاً: الدخول في شيء مكاناً كان أو زماناً، وبمعنى التمكين والاستحقاق، وتأتي بمعنى(استفعل) نحو: (اعظمته) أي: استعظمته، وتأتي للدعاء نحو:استقيته أي: دعوت له بالسقيا[42].

وقد تستعمل(نَزَّل) بمعنى التكثير، وأما(أنْزَل و نَزَّل) بمعنى واحد يكون لغير التكثير، والعلماء بذلك فرقوا بين صيغتي(فعل وأفعل) إذ يقول سيبويه:((وقالوا: أغلقت الباب، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل وكان أبو عمرو أيضاً يفرق بين نزلت وأنزلت وتقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرته وقطعته ومزّقته))[43]. وابن قتيبة أكد على ذلك بقوله:((وتدخل فعلت على أفعلت إذا أردت تكثير العمل والمبالغة، تقول: أجدت وجوّدت وأغلقت وغلّقت))[44].

وأنه قد يقع التشديد لغير التكثير كما تقول حركته، لكن لا يراد به تكثير، لكن الغالب على التشديد هو التكثير، فما يدل على التكثير كقولك: أغلقت الباب الواحد ولا تقول غلقته، واستعملوا(أنزل ونزل) في معنى واحد، وقد يستعمل(نزل) بمعنى التكثير كقوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن ﴾[45] فهذا لغير التكثير، لأن الآية الواحدة لا يقع فيها تكثير الأنزال[46]. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن ﴾[47] وقوله عز وجل:﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[48]. فجاء الفعل بالهمزة في الآية الثانية وبالتضعيف في الآية الأولى. قيل: نزّل بمعنى أنزل، أو أن التنزيل بمعنى الأنزال مثل تعليل الزمخشري الذي يقول:((نزّل بمعنى أنزل، وإنما قالوا ذلك مع تكاثر ماأنزل من الآيات على رسول الله(ﷺ) لتركهم الاعتداد بما أنزل عليه، كأنه لم ينزل عليه شيء من الآيات عناداً منهم))[49]. إن سبب الاختلاف في الآيتين هو معتمد على ما تقدم كل آية من الآيتين ويوضح ذلك ابن الزبير إذ يقول:((لما تقدم قبل آية الأنعام ذكر دلائل من من خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، والتنبيه بحال من كذب وعاند، إلى ما تبع ذلك من الآيات التي يحتاج فيها إلى النظر، وإعمال الفكر والاعتبار، وكان مظنة لتغييظ الجاحد، فطلبوا آية تبهر فافتتحوا فيما ذكره سبحانه عنهم بأداة لولا التحضيضية حرصاً على ما طلبوه، وأتوا بالفعل مضعفاً لما أرادوه من التأكيد، فقالوا نزل، وأفردوا آية لما قصدوا من أنه(ﷺ)جاءهم بآية واحدة من الضرب الذي طلبوه، وهذا مناسب. أما آية العنكبوت فلم يتقدمها من التهديد وشديد الوعيد ما تقدم آية الأنعام، فناسب ذلك ورود الفعل غير مضعف. أما جمع آيات فلأنه تقدمها﴿ بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾[50] ، ثم قال تعالى:﴿وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾[51]، وتأخر بعدها قوله تعالى:﴿ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[52] ، فلم يكن ليناسب بعد اكتناف هذه الجموع توحيد آية)) [53] وقيل:((والتنزيل بمعنى الإنزال كما ينبئ عنه القرءة بالتخفيف))[54] والفعل قد يحتمل المضي والاستقبال إذ جاء بعد حرف التحضيض نحو:(هلا فعلت، وإلا ذهبت إليه) فهذا يحتمل المضي والاستقبال[55] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾[56] وقوله تعالى:﴿ وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾[57]. يرى ابن الزبير أن الوارد في الآية الأولى مراد به تعدد

النعم على بني إسرائيل وتوالي الامتنان عليهم ليبين شنيع مرتكبهم في مقابلة ذلك الأنعام بالكفر، فلما كان موضع تعداد نعم والاء ذكروا بها ليزدرجوا عن المخالفة والعناد وناسبه التضعيف لإثباته الكثرة وأيضاً فإن التضعيف في﴿نَجَّيْنَاكُم﴾ يناسب التضعيف الوارد بعده في قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾[58]. والكرماني[59]، والأنصاري[60]: يريان أن(نجينا وانجينا) بمعنى واحد بينما الصواب أن التضعيف يفيد التكثير، لذلك فابن الزبير لم يفرق بينهما.

ج- التناوب بين صيغة(فَعِل) و(افتعل)

أوضح علماء اللغة أن من معاني صيغة افتعل التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب في تحصيل أصل الفعل[61]، والتسبب[62] الاعتمال[63]، والاشتراك[64] والأخذ[65]، والاتخاذ: أي: لاتخاذك الشيء أصله ويجب ألا يكون ذلك الأصل مصدراً نحو: اختبز الخبز، أي: جعله خبزاً[66]. وتأتي بمعنى الصيرورة أي: صيرورة الفاعل ذا أصل الفعل، نحو: اشتدّت الريح، أي: صارت ذات شدة أو شديدة[67]، وتأتي بمعنى السلب أي: سلب الفاعل أصل الفعل، أي: إزالته[68]، وتأتي بمعنى الخطفة ومعناها: الدلالة على فعل الفاعل بسرعة، نحو: اجتثّ الذي هو أسرع من جثّ[69]. وتأتي بمعنى الطلب، أي: طلب الفاعل أصل الفعل، نحو: اكتتب، أي: طلب الكتابة[70]. وتأتي بمعنى العمد أي: فعل الفاعل عمداً لا عفواً بحسب العادة، نحو: استمع الذي يكون الفعل فيه بعمدٍ من الفاعل وذلك عندما يقترب عمداً من مكان الصوت ويوجه حاسة السمع لإدراك الكلام خلافاً للسمع الذي يحصل من دون قصد[71]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[72] وقوله ﷻ: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[73].

فجاء(اتّبع) على صيغة(افتعل)، ويرى الكرماني أن اللفظتين بمعنى واحد، وإنما اختار في آية سورة طه لفظ﴿اتَّبَعَ﴾ موافق لما قبله في قوله: ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾[74] واكتفى بذلك[75]. مع أن ما بين الآيتين أكثر من عشر آيات، وهو تخريج بعيد، وإن كان يدل ظاهراً على عناية الكرماني بسياق بناء السورة، الذي أوضحته في الموضع السابق وقد وافقه في رأيه هذا الأنصاري[76].

أما ابن الزبير فنظر للفرق المعنوي بين الآيتين، معتمداً على السياق الوارد في السورتين فذكر أن السبب في تنويع الفعل مع اتحاد القصتين هو: أن(تبع) و(اتبع) محصلان لمعنى واحد، وإنّ الأول(تبع) هو الأصل، والثاني فرع عنه لأنه يزيد عليه،

وهو مبني على زيادة في معنى فعل بمقتضى صيغة(افتعل)، فعلى هذا ورد(تبع) من غير تعمّل وتحميل للنفس، فقدم ما لاتعمل فيه، وأخر(اتبع) لما يقتضيه من الزيادة، فقدم الأصل على الفرع[77]. وأوضح أن آية سورة البقرة لم يرد فيها مما كان من إبليس لعنه الله إلا بما أخبر به الله تعالى عنه في قوله:﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[78] من غير تعرض لكيفية تناوله ما فعل ولا أبداء علة ولا كبير معالجة، فناسب هذا(تبع). وما ذكر في آية سورة طه ذكر طريقة إغوائه بقوله له:﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾[79]، فأفهمت الآية قوة كيد اللعين واستحكام حيلته، حتى احتنك الكثير من الذرية، وحملهم على عبادة الطواغيت، فصار تمييز الحق لا يحصل إلا بمعالجة وتعمل مناسبة(اتبع) فورد كل ما يناسب معنى ونظماً وإيجازاً بإيجاز، وإطالة بإطالة[80]. ثم قال: ((ثم إذا لحظ الترتيب فالجاري على رعية تقديم ما هو الأصل، وتأخير ما هو الفرع، فقيل في آية البقرة:﴿ فَمَن تَبِعَ ﴾ وفي آية طه ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ ﴾))[81]، وأطلع ابن جماعة على رأي ابن الزبير وزاد في توضيحه، فنظر لفعل آدم (عليه السلام) في السورتين، فذكر أن صيغة(افتعل) تشعر بالتجديد، ولهذا جاء بعد آية سورة طه:﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾[82]، وقوله: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾[83]، فناسب(من اتبع) أي: جدد قصد الأتباع[84].

د- التناوب بين صيغ الماضي والمضارع:

قد يرد هنا الفعل في آية بلفظ الماضي وفي آية أخرى بلفظ المضارع، وهذا في الغالب يتبع الزمن المحدد المراد في الجملة القرآنية، فالمضارع يدل على الزمن الحاضر، أو المستقبل، ويفيد تكرار الفعل وتجدده، أما الماضي فيدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وربما يقع أحدهما مكان الأخر لسر بلاغي مراد، أو نكتة بيانية مقصودة. لذلك قال ابن الأثير:((أعلم أن الفعل المستقبل إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المستقبل بوضع الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة، حتى كأن السامع يشاهدها))[85].

من ذلك قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ ﴾[86] وقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ﴾[87] . إذ جاء الفعل مضارعاً للمستقبل في آية سورة الأعراف((لأن قبلها قوله:﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ

﴿ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[88] فكان في ذلك بعث على الدعاء والتضرع وتعليق الخوف والطمع بما يكون منه من الرحمة وصنوف ما رزق الله الخلق من النعمة، فكان لفظ المستقبل أشبه بموضع الخوف والطمع للداعين وأدعى لهم إلى الدعاء، وأما في سورة الفرقان ومجيء هذا فيها بلفظ الماضي، فلأن قبله الآية:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾[89]﴿ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴾[90]﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴾[91]﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾[92] فلما عدد أنواع ما انعم به وكان إرسال الرياح في جملته عدّه مع ماتقدمه، وأخبر منه عما فعله وأوجده))[93].

ووافق ابن الزبير الإسكافي في تعليله لآية سورة الفرقان، أما آية سورة الأعراف فيرى أن المضارع على بابه من إفادة التجدد والحدوث، وهو المناسب لمعنى تجدد إرسال الرياح وإنزال الغيث[94]، ووافقهم ابن جماعة[95]. إذ جاء الفعل المضارع ودلالته على المضي، أي: حكاية الحال الماضية جاء في المغني:((أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار كما في قوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾[96] قصد بقوله سبحانه وتعالى:﴿ فَتُثِيرُ ﴾ إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدوا أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً))[97].

2- تناوب الصيغ بين الأسماء

ومعناه أن تؤدي صيغة معينة معنى صيغة أخرى، كأن يأتي اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل أو العكس. وهناك فرق بين مايسمى دلالة الصيغة ودلالة التركيب، فما دلّ عليه هيأته فهو دلالة الصيغة، وما دل عليه أصل التركيب فهو دلالة[98]. فكل صيغة صرفية لها معنى دلالي ووظيفي تؤديه، وهذا ما أطلق عليه ابن جني مصطلح(الدلالة الصناعية) ويعني بها الصورة التي يحملها اللفظ ويخرج عليها[99]. ويعني ذلك اختلاف صيغ المادة الواحدة راجع إلى اختلاف معانيها فمثلاً مادة(فهم) تختلف صيغتها باختلاف معانيها فتصبح اسماً للفاعل في بناء(فاهم)، وللمفعول في(بناء مفهوم) وهكذا كل بناء يختلف معناه ودلالته عن غيره[100]. وتختلف صيغ الوصف المشتق في القرآن الكريم من موطن إلى آخر تبعاً لسياقها، على النحو الآتي:

أ- صيغة اسم الفاعل:

كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾[101] وقوله عز وجل:﴿ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾[102]، فذهب أهل اللغة إلى أن﴿ مُشْتَبِهًا ﴾ و﴿ مُتَشَٰبِهًا ﴾لغتان بمعنى واحد، فذهب كثير منهم إلى أن تفاعل بمعنى أفتعل، إذ يقول سيبويه:((وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً وذلك معنى واحد، وذلك قولهم: تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتجاوروا واجتوروا، وتلاقوا والتقوا)) [103].

ووافق المفسرون علماء اللغة في ذلك منهم الزمخشري[104]، والرازي[105]، وأبو حيان[106]، اعتمدوا على هذا التفسير اللغوي حينما رأوا أن اشتبه الشيئان وتشابها، كقولك: اختصم وتخاصم، واستوى وتساوى، واشترك وتشارك، وغير ذلك مما يشرك فيه باب الافتعال والتفاعل وهما يشتركان كثيراً. والمشابهة:((المشاركة في معنى من المعاني والاشتباه والالتباس))[107].

ووضح الكرماني:((أن أكثر ما جاء في القرآن الكريم من هاتين الكلمتين جاء بلفظة التشابه نحو قوله:﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾[108]، و﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾[109]، و﴿ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[110]، و﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[111]، فجاء:﴿ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ في الآية الأولى، و﴿مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ في الآية الأخرى على تلك القاعدة. ثم كان لقوله: تشابه معنيان: أحدهما: التبس. والثاني: تساوى. وما في البقرة معناه: التبس فحسب، فبين بقوله: ﴿مُتَشَٰبِهًا ﴾ ومعناه: ملتبساً، لأن ما بعده من باب الالتباس أيضاً لا من باب التساوي والله أعلم))[112]، فهو يرى أن أكثر ما جاء في القرآن من هذه الصيغة جاء بلفظ(تشابه، ومتشابه) وعدّ ذلك أصلاً.

أما ابن الزبير فيرى:((لا فرق بينهما إلا ما لا يعد فارقاً إذ الافتعال والتفاعل متقاربان، أصولهما: الشين والباء والهاء من قوله: أشبه هذا هذا إذا قاربه وماثله،(ورد) في أولى الآيتين على اخف البناء وفي الثانية على أثقلهما رعياً للترتيب المتقرر))[113] أي ترتيب الآيات في المصحف. ويرى ابن عاشور:((والجمع بينهما في الآية للتفنن وكراهية إعادة اللفظ، ولأن اسم الفاعل من التشابه أسعد بالوقف لما فيه من مد الصوت بخلاف (مشتبه) وهذا من بديع الفصاحة))[114].

ب- صيغة المبالغة:

العرب في كلامهم يحولون اسم الفاعل الثلاثي إلى صيغ مختلفة تسمى بصيغ المبالغة، لأجل قصدهم الكثرة في الحدث والزيادة فيه، إذ تحول صيغة فاعل إلى خمسة أوزان وهي: فعّال نحو: شراب لكثير الشرب، ومِفْعَال نحو: منحار، وفَعُول نحو: غفور، وفعيل نحو: سميع، وفِعَل كحذر، فكل ما كان معدولاً عن أصل فاعل فهو للمبالغة، كما تقول: رحيم، ورحوم ورحمن المعدولة عن راحم[115]. وهناك من ذكر أن المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى كماً أو كيفاً، وقد تكون دلالة هذه الصيغ متفاوتة، وذلك بأن تكون أبنية المبالغة التي هي على صيغة(فعال) أشد كثرة من صيغة(فعول) وكذلك في بقية الصيغ، وذكر أن الصبان لم يجد في ذلك نقلاً[116].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحِرٍ عَلِيمٍ ﴾[117] وقوله:﴿ يَـأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾[118] فجاء اللفظ﴿ سَحَّارٍ ﴾ صيغة مبالغة على وزن فعال، قال سيبويه:(واجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء(فاعل) لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة)[119]. واسم الفاعل هو الاسم الذي يصاغ للدلالة على الحدث ومن قام به[120]. وتكون المبالغة فيه هو تكرار وقوع الفعل مرة بعد مرة، إذ قيل:((إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت، قيل فعال مثل علّام، وصبار))[121].

يقول الكرماني في هاتين الآيتين:((لأنه راعى في هذه السورة-يقصد آية سورة الأعراف- ما قبله وهو قوله:﴿ إِنَّ هَذَا لَسَحِرٌ عَلِيمٌ ﴾[122]، وراعى في الشعراء الإمام- يقصد المصحف الإمام المعتمد في رسمه في كتابة المصحف-فأنه فيه﴿ بِكُلِّ سَحَّارٍ ﴾، بالألف. وقرئ في هذه السورة(سحَّار) أيضاً طلباً للمبالغة، وموافقة لما في الشعراء))[123]، وقد وافق الأنصاري[124]، الكرماني في رأيه هذا. فالكرماني نظر للمناسبة اللفظية في آية سورة الأعراف، حيث تقدم الآية قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَذَا لَسَحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ فجاء لفظ (ساحر) في هذه الآية موافقاً للفظ في الآية التي تقدمتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظر في اختلاف القراءة فلاحظ أن آية سورة الأعراف قد جاءت بقراءة أخرى﴿ بِكُلِّ سَحَّارٍ ﴾، وهي قراءة حمزة والكسائي[125]، بينما آية سورة الشعراء فكانت أصلاً، وبذلك وافقت آية سورة الأعراف آية سورة الشعراء، ثم وضح أن صيغة(فعّال) تفيد

المبالغة للدلالة على قوة المعرفة بالسحر، ولذلك قال البيضاوي:((قرأ حمزة والكسائي بكل سحار فيه ويؤيده اتفاقهم عليه في الشعراء))[126].

وإن السبب في تخصيص كل صيغة في تركيبها بأن قوم فرعون عارضوا قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾، بقولهم:﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ فجاءوا بصيغة المبالغة (سحار) ليطمئنوا نفسه، ويسكنوا بعض قلقه[127]. واكتفى ابن عاشور بالحديث عن صيغة(فعال) حين تحدث عن آية سورة الأعراف، وعقب قراءة حمزة والكسائي للآية، فبين أن(سحّار) على المبالغة في معرفة السحر، فيكون وصف(عليم) تأكيد على معنى المبالغة؛ لأن وصف(عليم) هو من أمثلة المبالغة للدلالة على قوة المعرفة بالسحر[128].

المبحث الثاني: الإفراد والجمع

يمثل أحد الجوانب المهمة في بحث الكلمة المفردة فيما تشابه في القرآن الكريم تشابهاً لفظياً، فالكلمة في كتابه عز وجل قد تأتي مفردة لغرض بلاغي يستدعيه السياق القرآني، أو لتحقيق معنى مراد، أو لمناسبة ما جاورها من ألفاظ، وكذلك الحال في جمعها، فلذلك نلاحظ الاختلاف الحاصل بين الآيات المتشابهة في ألفاظها المختلفة من جهة الإفراد والجمع.

الأصل في الأسماء هو الإفراد، فإذا أردت الدلالة على أكثر من واحد أحدثت تغييراً في الاسم إما بالزيادة، واما بالحذف واما بغيرهما، ليتبين المقصود، وهذا التغيير يحدث بصيغة الجمع أو غيره[129]، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه[130].

والجمع: هو الاسم المصوغ للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف[131]. فهو ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني الموجبة للتسمية، فإذا اختلفت الأسماء في اللفظ لم تجمع إلا أن يغلب أحدها على سائرها نحو قولهم: الأشاعثة في الأشعث[132].

وينقسم الجمع على جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع التصحيح: هو ما سلم فيه نظم الواحد وبنائه من الحذف والقلب[133]. ويقسم على جمع المذكر السالم والمؤنث السالم.

وجمع المذكر السالم:هو((ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في أخره مع سلامة بناء واحد))[134].

وجمع المؤنث السالم:هو((ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في أخره وهو يشمل العاقل وغير العاقل نحو مسلمات ودريهمات))[135]، ويدل على القلة في الآيات.

جمع التكسير

بعض الأسماء لا تجمع جمع تصحيح، أي: ما يعرف بالجمع السالم، بل تجمع جمع تكسير، إذ إن مفرد الجمع يكسر فيصبح على هيئة ثانية عمّا كانت عليه سابقاً، والمراد به هو((ما دل على أكثر من اثنين بتغير صورة مفرده تغييراً ظاهراً أو مقدراً))[136] فالتغيير الظاهري: أما أن يكون تغييراً بالشكل، أو بزيادة حرف، أو بنقص حرف، أو بالشكل والزيادة، أو تغيير بالشكل والنقصان. أما التغيير المقدر: المراد به أن تشترك بعض الألفاظ بصيغة واحدة في المفرد والجمع[137]. ومثاله: لفظة(فلك) تستعمل للمفرد والجمع، فزنته تكون كزنة(فَعل) وفي الجمع كـــ(أسد)[138].

ومن أبنية هذا الجمع ما يدل على القلة وهي من الثلاثة إلى العشرة، ومنها ما يدل على الكثرة فهي من العشرة إلى ما لا نهاية[139].

ومن ذلك ما جاء في الآيات المتشابهة في إفراد لفظة في آية وجمعها في آية أخرى منه قوله تعالى:﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾[140] وقوله عز وجل:﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾[141] فوردت لفظة ﴿رِسَالَةَ﴾ في الآية الأولى مفردة وفي الآية الثانية بصيغة الجمع.

إن السبب في جمع لفظة(الرسالة) في قصة شعيب(عليه السلام)هو: أنه عليه السلام أمر قومه بأشياء كثيرة من التوحيد، وإيفاء الكيل، والنهي عن القعود، وإقامة الوزن بالقسط، فهذه أشياء كثيرة لم يؤمر بمثلها صالح(عليه السلام)في الكثرة، فلهذا جمع لفظة(رسالة) مع شعيب(عليه السلام)وإفرادها مع صالح(عليه السلام). أو أن أصحاب الأيكة غير مدين، فبعث شعيب إلى أمتين فجمع، أما صالح فبعث إلى أمة واحدة فأفرد. إذ يقول الإسكافي في ذلك:((إن الذي نطق باتقاء الله تعالى وطاعته، وهو أمر الناقة، والمنع من التعرض لها، فجعل الرسالة جملة لما لم يفصل ما أتى به شعيب حين نهاهم عن عبادة الأوثان بدلالة قوله:﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾[142] ثم قال:﴿ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾[143]﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ [144]﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ

عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[145] ﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴾[146] ﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾[147] ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [148] فهذه التي أمر شعيب بها قومه أشياء كثيرة ليس ما أمر به صالح قومه مثله كثرة، فلهذا جمع الرسالة فقال: ﴿ رِسَالَاتِ رَبِّي ﴾، وقال في قصة صالح عليه السلام: ﴿ رِسَالَةَ رَبِّي ﴾))[149]. ومن علماء المتشابه من وافق الإسكافي هو الكرماني فقد ذكر تعليله للآيتين واختصره[150]. وتابعه في ذلك أيضاً ابن جماعة[151]، والأنصاري[152].

أما ابن الزبير فذكر أن العرب تراعي في أجوبتها ما نيتها عليه من سؤال أو من غيره، إن كان أطالة فإطالة أو إيجاز فإيجاز، وربما أنت باللفظ موجزاً وتحته معان كثيرة فأجوبتها مراعي فيها المعنى، فلما ورد في دعاء شعيب التفصيل في الأمر والنهي.....الخ ناسب ذلك الجمع. أما في قصة صالح(عليه السلام) فلم يقع فيها بعد أمرهم بالعبادة غير تعريفهم بأمر الناقة[153].

وجاء قوله: ﴿ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ توبيخاً لهم من بعد ما تولى عنهم شعيب(عليه السلام)بعدما أصابهم العذاب والنكال والنقمة، أو توبيخه لهم أي أنه قد أدى إليكم ما أرسل به فلا أسف عليكم وقد كفرتم بما جئتكم به. وقوله: ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ هذا ما قاله صالح(عليه السلام)لقومه عندما لم ينتفعوا ما جاءهم به من الحق لأنهم لم يحبوا الحق ولم يتبعوا ناصحاً[154].

ومما يبدو أن سياق الآية إذا كان يعود على أمور كثيرة ومطالب متعددة فيكون الأنسب له الجمع، إما إذا كان السياق لا يعود على أمور ومطالب متعددة فالإفراد انسب له من الجمع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾[155] وقوله عز وجل: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[156] فجاءت لفظة ﴿ السَّمَاءِ ﴾ في الآية الأولى بالمفرد وفي الآية الثانية بالجمع.

إن السر في إفراد(الأرض)، وجمع(السماء) وإفرادها في القرآن الكريم بوجه عام، فتحدث السهيلي عن الآيتين بوجه خاص، وعن الإفراد والجمع بوجه عام، وكان حديثه عن الفرق بين(السماء والأرض) من جهة اللفظ وهو فرق لغوي نحوي يدور حول أن الأرض على وزن المصادر الثلاثية، وأن السماء من أبنية السماء[157]. أما من جهة

المعنى فيذكر أن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف صح جمعها جمع السلامة، لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى لقربه من التثنية، فإذا اعتمد الكلام على الوصف استزاد معنى العلا والرفعة. أما الأرض فلم تأتِ في القرآن مقصوداً إلى ذاتها، ولا معبراً عنها إلا بما هو بمعنى السفل والتحت، تنبيهاً من الله تعالى على ذمها، وإعراضاً عن ذكرها وترك الاعتناء بها إذ كانت دار الحياة الدنيا، بخلاف السماء المشرقة المطهرة المقدسة، التي هي محمل أنوار عظمته وجلاله، ومقر ملائكته. فإذا اعتمد ذكر ذاتها مع ما فوقها جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته وهو معنى العلو أفرد، وذلك حسب ما يتصل به من كلام[158].

تابعه في تفسيره هذا الزركشي[159]. أما ابن الزبير ففي تفسيره لسر الجمع في آية سورة سبأ ربط بين الآية وما تقدمها من قوله تعالى:﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ﴾[160]، ووجد بين الآيتين مناسبة، فقد جاء الجمع في قوله:﴿ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴾، فناسب الجمع في الآية المتقدمة، هذا من جهة اللفظ، أما من ناحية المعنى، فأن القضية في الآيتين واحدة وهي نفي الشركاء والأنداد، فجاء الجمع مراعاة لذلك إذ يقول:((إن الإفراد في آية يونس محصل للمعنى مع الإيجاز، فورد هنا على ما يجب، وأما الوارد الوارد في سورة سبأ على الجمع فروعي فيه ما تقدم من قوله تعالى:﴿ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴾ والمراد بذلك نفي الشركاء له تعالى، ثم عاد الكلام إلى ذلك أيضاً فقال تعالى:﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ على الجمع مناسبة، إذ الآية قبل وهذه في قضية واحدة، وهي نفي الشركاء والأنداد، فجاءت على ما يناسب التي قبلها ولم يكن في آية يونس ما يستدعي ذلك فجاء كل على ما يجب ويناسب))[161].

يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش، وغيرها من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد كالوصف المعبر عن الموصوف، أو قد تكون عبارة عن السماء الدنيا عُرفاً، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء، وكان المخاطبون بهذه الآية(آية سورة يونس) مقريّن بنزول الرزق من السماء أي: الرزق المحسوس، كالغيث. وقوله:﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾، فلما انتظم هذا الكلام بما

قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة؛ لأنهم لا يقرون بما ينزل من فوق ذلك من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت لفظة السماء بالإفراد، بخلاف الآية الثانية. فإنه لم ينتظم بها إقرارهم بما ينزل من الرزق، لكنه تعالى قال:﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق والخير الذي هو الحكمة والعلم وهو أفضل الرزق من فوق سبع سموات، وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعاً، إذ لا ينكر رزق الأرض وما ينزل من الغيث من هذه السماء برٌّ ولا فاجر، بل يعترف به المؤمن والكافر[162]. وقوله:﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ تذكير بأحوال الرزق ليكون أقوى حضوراً في الذهن فالرزق من السماء المطر، ومن الأرض النبات كله من ثمر وكلأ وحب، واعتراف بالله لأن الاعتراف بأن الله هو الرزاق يستلزم انفراده بإلاهيته إذ لا يجوز أن ينفرد ببعض الصفات الإلهية ويشارك في بعض أخر فإن الإلهية حقيقة لا تقبل التجزئة والتبعيض[163].

ومن الآيات المختلفة في صيغ الجمع، فتارة يكون الجمع جمع تصحيح، وتارة يكون في آية أخرى جمع تكسير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[164] وقوله تعالى:﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[165]. فجاء اللفظ في الأولى﴿خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ جمع تكسير وفي الثانية﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡ﴾ جمع تصحيح.

يرى سيبويه: أن أصلها خطايئ، فأبدل الياء الزائدة همزة، فأجتمعت همزتان، فأبدل الثانية منها ياءً لزوماً، ثم عمل العمل المتقدم، ووزنها عنده فعائل، مثل صحائف، وفيها على قوله خمسة تغييرات، وهي: إبدال الياء المزيدة همزة، وإبدال الهمزة الأصلية ياء، وقلب الكسرة فتحة، وقلب الياء الأصلية ألفاً، وقلب الهمزة المزيدة ياءٌ[166].

والجمع الذي يلحق بألف وتاء هو جمع المؤنث السالم سواء كان المؤنث كمسلمات، أو مذكر كدريهمات[167]. وهذا الجمع يدل على أكثر من اثنين. أما ما يخص دخول التاء على صيغة الجمع، فإن التاء تكون في أقصى الجموع، لغرض تأكيد الجمعية نحو:(الملائكة) لهذا تأتي التاء لتأكيد الجمعية[168].

أوضح الإسكافي في أن السر في استعمال جمع الكثرة في آية سورة البقرة، أن صدر الآية جاء بأخبار الله عن نفسه، وهذا تعظيم فناسبه ذلك، يقول:((أما الكلام في(الخطايا) واختيارها في سورة البقرة، فلأنها موضوع للجمع الأكثر، و(الخطيئات) جمع

سلامة، وهي الأقل فاستعمل لفظ الكثير في الموضع الذي جعل الإخبار فيه عن نفسه بقوله:﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا﴾، وشرط لمن قام بهذه الطاعة ما يشرطه الكريم إذا وعد من مغفرة الخطايا كلها فأتى باللفظ الموضوع للشمول فيصير كالتوكيد بالعموم ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه عزّ اسمه، وإنما قال:﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا﴾ فلم يسم الفاعل، أتى بلفظ الخطيئات، وإن كان المراد بها الكثرة كالمراد بالخطايا، إلا أنه أتى في الأول لما ذكر الفاعل بما هو لائق))[169] ووافقه في هذا الكرماني واختصر كلامه[170]، كما وافقهما الفخر الرازي[171]. أما ابن الزبير فقد خالف الإسكافي في توجيهه للجمع، فذكر، أن الجمع ورد في آية سورة البقرة مكسراً ليناسب ما بينت عليه آيات البقرة من تعداد النعم والآلاء على بني إسرائيل، لأن جموع التكسير ترد في الغالب للكثرة، إذ طابق ما ورد في آية سورة البقرة من قصد تكثير الآلاء والنعم. أما الجمع بالألف والتاء فبابه القلة في الغالب ما لم يقترن به ما يبين أن المراد به الكثرة، فناسب ما ورد في الأعراف إذ لم تبن آيها من قصد تعداد النعم[172]. ووافق ابن جماعة ما قاله ابن الزبير واختصر تعليله[173]. أما الالوسي فيرى أن الاختلاف إنما هو من باب التفنن في التعبير، الذي هو من اداب البلغاء، وفيه دلالة على رفعة شأن المتكلم[174].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[175] وقوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[176] فجاءت الآية الأولى بصيغة جمع السلامة، بينما الآية الثانية جاءت بغير صيغة جمع التصحيح.

يرى الكرماني في ذلك أن جمع﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ جمع سلامة في آية سورة البقرة لموافقة ما بعده من قوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾[177]، واكتفى بذلك[178].

أما ابن الزبير فيرى أن جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم، أما جمع السلامة في آية سورة البقرة فيختص في أصل الوضع بأولي العلم، وإذا تقرر هذا فورد جمع السلامة في آية سورة البقرة مناسب من جهتين: إحداهما: شرف الجمع لشرف المجموع، والثانية: مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق ولما لم يكن في الآية الثانية سوى شرف المجموع، وكانت العرب تتسع في جموع التكسير فتوقعها على أولي العلم

وغيرهم، أي بالجمع هنا مكسراً لتحصل اللغتان حتى لا يبقى لمن تُحدي بالقرآن حجة إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم[179].

واختلف القراء في قوله:(النبيين) و(الأنبياء) و(النبيُّ) و(النبوة) في الهمز وتركه، فكان نافع يهمز ذلك كله في القرآن العظيم إلا في موضعين في سورة الأحزاب قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾[180] وقوله تعالى:﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾[181] وإنما ترك همزة هذين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، لأنه إذا اجتمعت همزتان مكسورتان منفصلتان الأصل فيها أن تخفف الأولى[182].

وكان ورش يروي عن نافع همز هذين الحرفين إلا أنه كان يروي عن نافع إنه كان يهمز من المتفقتين والمختلفتين الأولى ويخلف الثانية، فيقول:﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ مثل المتفقتين﴿النَّبِيِّينَ﴾ و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ وكان الباقون لا يهمزون من ذلك شيئاً[183].

وأن القراءة المجمع عليها في﴿النَّبِيِّينَ﴾ و﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ هي طرح الهمزة وجماعة من أهل المدينة يهمزون جميع ما في القرآن، والأجود هو ترك الهمزة[184]. ويرى أبو حين أنه لافرق في الدلالة بين(النبيين) و(الأنبياء)، لأن الجمعين إذ دخلت عليها(أل) تساويا، بخلاف حالها إذا كانا نكرتين، لأن جمع السلامة إذ ذاك ظاهر في القلة، وجمع التكسير على(أفعلاء) ظاهر في الكثرة وأوضح أن نافعاً قرأ(النبيين) بالهمز وحده، أما غيره فقرأ بالتسهيل[185]. ووافقه في ذلك الآلوسي[186].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[187] وقوله عز وجل:﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[188]فوردت لفظة(معدودة) في الآية الأولى مفرداً، وجاءت بصيغة الجمع في الآية الثانية.

يرى الإسكافي أن الفرق بين الآيتين في الإفراد والجمع إشارة إلى الجمع بين الأصل والفرع، إذ يقول:((الجمع بالألف والتاء أصله للمؤنث نحوك مسلمة ومسلمات، وصفحة وصفحات، ومكسورة ومكسورات، ولا يكاد يجيء الجمع الذي واحده مذكر هذا المجيء إلا ألفاظاً معدودة، ولما كان الجمع بالألف والتاء في الأصل قد يكون فيما واحده مذكر، وأن قل وكان على سبيل من سبل المجاز استعمل ذلك فيه، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾[189]، والأيام جمع يوم وهو مذكر، فيكون على أحد وجهين: إما أن يكون المراد من أذكروا الله في ساعات أيام معلومات ومعدودات وإما أن

يكون الحق بما في واحده علامة التأنيث في الجمع ودخولها في الفرعية التي يكتسب بها لفظ المؤنث))[190] ووافقه الفخر الرازي واختصر تفسيره[191]، وكذلك الكرماني [192]، والأنصاري[193]، وكذلك السيوطي اختصر تعليله وعده قولاً لابن جماعة[194].

إذ وصف(أياماً) مرة بالمفرد وأخرى بالجمع. و(أياماً) جمع لمذكر غير عاقل، فجاز في صفته الإفراد أو جمع المؤنث السالم. والإفراد أكثر؛ لأن جمع المؤنث السالم في الصفة حمل على أمرين؛ هما:

1- تشبيهاً له- أي جمع المذكر لغير العاقل- بالمذكر المختوم بتاء، نحو: طلحة.

2- قد يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو قوله:﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾. والتقدير: أذكروا الله في ساعات أيام معدودات وكلا الجمعين قد أفاد القلة[195] ويراد به اسم الجنس الجمعي أو ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس[196]. وله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب[197]. فيفرق بينه وواحده بتاء التأنيث أو ياء النسب نحو: ثمر ومفرده ثمرة[198]. كما في طلح وطلحة. ويرى بعض المفسرين أن الاختلاف بين الآيتين في صيغة الجمع للصفة، قد يكون مرده أن الآية الأولى جاء الكلام فيها على سبيل الإيجاز، فلم يذكر سبحانه وتعالى السبب. وفي الآية الثانية أيضاً جمع الصفة لأن في سياق الآية قد ورد بسط حالهم الحامل على سوء عملهم من عبادة العجل- إذ أن الآيتين اختصتا ببني إسرائيل- بقوله عز وجل:﴿وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾[199]، فناسب الإفراد الإيجاز، والإسهاب ناسبه الجمع، لذا جاء كل لفظ بما يناسب السياق الموضوع فيه[200].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ﴾[201] وقوله عز وجل:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ﴾[202]. إذ ورد الفعل مسنداً إلى المفرد، بينما جاء الفعل مسنداً إلى الضمير الجمع في الآية الثانية.

يرى الإسكافي:((فلما كانت(من) تصلح للواحد فما فوقه، ويجوز أن يعود الضمير إلى لفظه، وهو لفظ الواحد، وإلى معناه وهو ما يراد به واحد أو اثنان أو ثلاثة، واختلف هذان المكانان في القلة والكثرة، فحملت في موضع القلة على حكم اللفظ، وعاد الضمير إليها بلفظ الواحد فقال:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ﴾، وفي موضع الكثرة على حكم المعنى، وعاد الضمير إليها بلفظ الجمع فقال:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ﴾، ليفاد بالاختلاف هذا المعنى، فلم

يصلح في كل مكان إلا اللفظ الذي خصه مع القصد الذي ذكرت))[203]. وقيل:(الأصل في الضمير عوده لأقرب مذكور)[204]. فالأصل في جمع العلاقات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع ولا يعود عليه بغير ذلك إلا قليلاً فيقال: الهندات ذهبن، قال تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[205] وجاز أن يقال: الهندات ذهبت[206]. وأما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالإفراد وفي القلة بالجمع[207].

وبين الإسكافي أن آية سورة الأنعام نزلت في قوم من الكفار كانوا يستمعون إلى النبي(ﷺ) منهم: أبو سفيان، والنضر بن الحارث، وعتبة، وشيبة، وغيرهم وكانوا قللي العدد. أما آية سورة يونس فهي في كل الكفار الذين يستمعون القرآن الكريم ولا ينتفعون بسماعه وهو حجة عليهم[208]. ومن وافق الإسكافي هو الكرماني واختصر تعليله إذ قال:((لأن ما في هذه السورة–الأنعام–نزل في أبي سفيان، والنضر بن حارث وعتبة، وشيبة، وأميَّة وأبي بن خلف، فلم يكثروا كثرة من في يونس، لأن المراد بهم جميع الكفار، فحمل ها هنا مرة على لفظ(من)، فوحدّ لقلتهم، ومرة على المعنى فجمع، لأنهم وان قلّوا جماعة، وجمع ما في يونس ليوافق اللفظ المعنى))[209] ووافقهم في ذلك الأنصاري[210]، وابن جماعة[211]، وإن زاد وجهاً أخر وهو التفنن في الخطاب، ووافقهم كذلك أبو حيان، فقال عن نزول آية سورة الأنعام بعد أن ذكر سبب النزول:(والضمير في(ومنهم) عائد على الذين أشركوا، ووحد الضمير في(يستمع) حملاً على لفظ(من)، وجمعه في(على قلوبهم) حملاً على معناها)[212] وأيضاً قال:((والضمير في(يستمعون) عائداً على معنى(من)، والعود على اللفظ في الكثرة، وهو كقوله:﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ ﴾[213] والمعنى من يستمعون إليك إذا قرأت القرآن وعلمت الشرائع))[214] وتابعه في ذلك الآلوسي[215].

ويرى ابن عاشور:((أن كلا الاستعمالين سواء في مراعاة لفظ(من) ومعناها، فلعل الابتداء بالجمع في صلة(من) الأولى الإشارة إلى المراد بـــ(من) غير واحد معيّن وأن العدول عن الجمع في صلة(من) الثانية هو التفنن وكراهية إعادة صيغة الجمع لثقلها لا سيما بعد أن حصل فهم المراد، أو لعل اختلاف الصيغتين للمناسبة مع مادة فعلي(يستمع) و(ينظر) ففعل(ينظر) لا تلائمه صيغة الجمع لأن حروفه أثقل من حروف(يستمع) فيكون العدول استقصاء لمقتضى الفصاحة))[216].

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث

ذكر أهل اللغة أن الأصل في الأسماء هو التذكير، والتأنيث فرع عليه[217]. ولما كان التذكير والتأنيث معنين من المعاني وجب لذلك وجود علامة تميز هذا من ذاك غير أنهم اقتصروا على وضع علامة للمؤنث؛ لأن الذكر هو الأصل[218]. وهذه العلامة على ثلاثة أنواع: الألف الممدودة، والألف المقصورة، والتاء، نحو: صحراء وذكرى وغرفة[219]. فمن ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً كمن نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً[220]. ثم أن المؤنث يقسم على قسمين: قسم حقيقي وقسم غير حقيقي، فالحقيقي كرجل وامرأة، وغير الحقيقي مالحق باللفظ ولم يكن فيه معنى أنثى كالبشرى[221]. و((المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث))[222] وهذا ما يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقيده بالمسند إلى المؤنث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو: طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع الشمس، ولا يجوز: هذا الشمس ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة الشعر(الشمس طلع)، خلافاً لابن كيسان واحتج بقوله [223]:

فلا مزنةُ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالها.

قال: وهذا ليس بضرورة؛ لتمكنه من أن يكون(أَبْقَلَتِ ابقالها) بالنقل.

فالمذكر: هو((ما يصح أن تشير إليه بقولك:(هذا) كرجلٍ وحصانٍ وكتابٍ))[224]، والمؤنث: هو((ما يصح أن تشير إليه بقولك:(هذه) كامرأةٍ وناقةٍ وشمس دارٍ))[225].

والكلام في العربية مؤلف من أسماء، وأفعال، وحروف، والقابل للتأنيث والتذكير منها هو الأسماء، دون الأفعال، والحروف؛ وذلك لأن الأسماء تدل على مسميات تكون مؤنثة أو مذكرة، فتلحقها علامة التأنيث، أو تجرد منها، نحو: طالب وطالبة، كما تختص الأسماء بالإخبار أو الوصف، وليس من شأنها الفعل أو الحرف، أما تأنيث الفعل في نحو: زينب قامت، فأنما هو لتأنيث الفاعل أو المفعول، إذ الأفعال موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى الفاعل أو المفعول، ودلالتها على الحدث، ويرجع اشتقاقها منه، والحدث جنس، والجنس مذكر، فالأفعال على التذكير[226].

وقد تكلم علماء اللغة عن موضوع التذكير والتأنيث، في كلام منظوم العرب ومنثوره، وجهودهم في ذلك كلها مدون في علم اللغة والنحو[227]. أما ما جاء في القرآن الكريم في المتشابه اللفظي من تذكير لفظة وتأنيثها في الآيات المتشابهة، فالسياق القرآني

يختار تذكير اللفظة القرآنية في آية وتأنيثها في آية أخرى، مع أنه من الممكن وضع لفظة مؤنثة مكان المذكر وكذلك العكس، وعلى هذا يجتهد المفسرون والعلماء في بيان هذا الاختلاف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾[228] وقوله تعالى:﴿إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾[229] فجاء الوصفان:﴿مُحْصَنَٰتٍ﴾ و﴿مُسَٰفِحَٰتٍ﴾ بالتأنيث في الآية الأولى بينما جاء العكس في الآية الثانية.

و(ومُحْصَنَات) جمع(مُحْصَنَّة)، ويكون هذا اللفظ بمعنى(مُحْصِنَة)، فاسم الفاعل واسم المفعول فيها سواء،(وامرأةٌ مُحْصَنَةٌ: أحصنها زوجها، ومُحْصِنةٌ: أحصنت زَوْجَها، ويقال: فرجها)[230] قال تعالى:﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾[231]، فهي محصنة، على(مُفْعِلة) اسم الفاعل من(أفْعَل)، وإذا تزوجها رجل، فهي محصنة، أي: أحصنها زوجها، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[232]، أي: ذوات الأزواج، ويقصد بالمحصنات أيضاً: الحرائر[233]، كما جاء في قوله تعالى:﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[234]. واسم المفعول مشتق من الفعل المبني للمجهول، للدلالو على ما وقع عليه الفعل[235] فهو يدل على ذات وحدث وقع عليهما الفعل مثل:(مضروب) و(مكرم) بفتح الراء، فإن كل واحد منهما يدل على ذات وحدثٍ وهو الضرب والإكرام، على أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ[236]. ويكون على زنة(مَفْعُول) مثل منصور[237]، ويكون هذا الاسم على زنة(فَعِيْل) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهذه الصيغة تكون سماعية، وقيل إنه ينقاس فيما ليس له(فَعِيْل) بمعنى فاعل مثل(قتيل)[238].

واختلف القراء في قراءة اسم الفاعل واسم المفعول في قوله تعالى:﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾، إذ أجمع القراء على فتح الصاد[239]، فتكون هذه القراءة على معنى اسم المفعول، أي: الحرائر ذات الأزواج اللاتي أحصنهن الأزواج أو التزويج. وقرأ بالفتح كذلك ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم[240].

أما الكسائي فقرأ بكسر الصاد في جميع القرآن الكريم على أنها اسم فاعل، أي: على أنهن أحْصَنَّ فروجهن[241]، وأن الكسائي عند رواية الكسر حيث وقع إلا في سورة النساء فإنه لا اختلاف في صاده، وأما الباقون فقد ذكروا رواية الفتح في جمعيه، ولا اختلاف في كسر الصاد من﴿مُحْصِنِينَ﴾[242].

وإطلاق المحصنات على النساء اللاتي يتزوجوهن الرجال إطلاق مجازي، ومن أقسام المؤنث المجازي ويمكن تأويله على قسمين: الأول: المؤنث المؤول، وهو ما كانت صيغته مذكرة في الأصل، لكن يراد لسبب بلاغي تأويلها بكلمة مؤنثة لها المعنى نفسه، ومن ذلك قولهم: خذ الكتاب وأقرأ ما فيها، يريدون بالكتاب الأوراق[243]. فأطلق المحصنات على النساء إطلاق مجازي بعلاقة المال، أي: اللائي يصيرن محصنات بذلك النكاح إن كن أبكاراً، أو أن كن ثياب[244]. والثاني: المؤنث الحكمي، ويسمى المكتسب. وتاء التأنيث فيما جمع بألف وتاء: التاء المفتوحة بعد الألف في نحو: مسلمات للتأنيث وتؤنث بها للجماعة[245].

ومنه ما استعمل للمذكر والمؤنث، وفيه التاء، كقوله:﴿ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ ﴾[246] وقوله تعالى:﴿يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ ﴾[247].

والخلة: الصداقة، والمحبة والمودة، يستوي فيه المذكر والمؤنث، والخلة: الصديق الذكر والأنثى[248]، والواحد والجمع في ذلك سواء؛ لأنه في الأصل مصدر قولك: خليل بين الخُلَّة، والخلَّة أيضاً: الزوجة[249]، ومن الصداقة، قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ ﴾[250]، أي: لا مخالة ولا صداقة[251]، والخلال: المخالفة، والمصادقة، قال تعالى:﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ ﴾[252]، وجمع الخليل الأخلاء، قال تعالى:﴿ ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾[253]، وقوله:﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ فيه وجهان أحدهما: أن البيع هنا بمعنى الفدية، كما قال:﴿ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ﴾[254] و﴿ وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ ﴾[255]، فكأنه قال: من قبل أن يأتي يوم لا تجارة فيه فتكسب ما تفدي به من العذاب، والثاني: أن يكون المعنى: قدموا لأنفسكم من المال الذي هو في ملككم قبل أن يأتي اليوم الذي لا يكون فيه مبايعة ولا تجارة حتى يكتسب شيء من المال، وقوله:﴿خُلَّةٞ﴾ فالمراد المودة، ونظيره من الآيات قوله:﴿ ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ وقوله:﴿ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ﴾[256]. وخلال جمع لخلة، نحو: برمة وبرام[257]. وقوله:﴿ وَلَا خُلَّةٞ﴾ أي: لا صداقة تقتضي المساهمة، كما كان ذلك في الدنيا، والمتقون بينهم في ذلك اليوم خلة، لكن لا نحتاج إليها، وخلة غيرهم لا تغني من الله شيئاً و﴿ وَلَا شَفَٰعَةٞ ﴾ اللفظ عام، ويراد به الخصوص أي: ولا شفاعة

للكفار[258]. وقوله:﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ متعلق بقوله:﴿ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا ﴾ أي: ليفعلوا الأمرين قبل حلول اليوم الذي تتعذر فيه المعاوضات والإنفاق. وهذا كناية عن عظيم منافع إقامة الصلاة والإنفاق قبل يوم الجزاء عنها حين يتمنون أن يكونوا قد ازدادوا من ذلك لما يسرهم من ثوابهما فلا يجدون سبيلاً للاستزادة منهما، إذ لا بيع يومئذ فيشتري الثواب ولا خلال من شأنها الإرفاد والإسعاف بالثواب، فالمراد بالبيع المعاوضة وبالخلال الكناية، وبهذا يتبين أن المراد من الخلال هنا آثارها، بقرينة المقام، وليس المراد نفي الخلة، أي: الصحبة ونفي المودة، وذلك لأن المودة ثابتة بين المتقين، وقد كني بنفع البيع والخلال التي هي وسائل النوال والإرفاد عن انتفاء الاستزادة[259].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ ﴾[260] وقوله تعالى:﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾[261] فأنث قوله:﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ في الآية الأولى بينما في الآية الثانية ذكرّ اللفظ.

يرى الكرماني أن اللفظ في الآية الثانية جاء مؤنثاً، لأنه تقدم قبله قوله تعالى:﴿ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[262] وقوله:﴿ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[263]، فأنث لفظ(ذكرى) لأنه يليق بها، واكتفى الكرماني بذلك، ولم يذكر سبب التذكير في الآية الثانية[264]، ويقوم توجيهه على ملاحظة السياق الأسلوبي، فكل توجيهاته تقوم على ذلك، ووافقه في ذلك ابن جماعة الذي نقل كلامه[265]، وتابعهما الأنصاري[266].

ويرى ابن الزبير أن التذكير هو الأصل إذ تحدث عن آية سورة التكوير، وجعلها في مقابل آية سورة الأنعام، فيرى:((أن آية التكوير لما تقدمها القسم على القرآن بقوله:﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴾[267]، إلى ما وقع القسم به، ثم ورد ضمير المقسم عليه في قوله:﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾[268]، أي أن القرآن لقول رسول كريم، والمراد به جبريل(عليه السلام) ثم أتبع بوصفه إلى قوله:﴿ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾[269]، ثم قيل:﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴾[270]، ثم أعقب بقوله:﴿ وَمَا هُوَ ﴾، أي وما القرآن﴿ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾[271]، فجرت هذه الضمائر على التذكير على ما يجب ثم قال:﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾[272]، والضمير للقرآن، ولا يمكن وروده على خلاف هذا لمنافرة التناسب ومباعدة التلاؤم . أما آية الأنعام فتقدمها قوله تعالى:﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾[273]، فنوسب بين قوله:﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ ﴾، وبين ماتقدم، فكان التقدير: إن هو أي الأمر أو المراد المقصود، أو ما ذكر

من الكتاب والحكم والنبوة إلا ذكرى فناسبه(ذكرى) هنا لما تقدم بيانه، ولم يتقدم هنا ما يستدعي لفظ التذكير ويناسبه فجاء كل على ما يجب، والله أعلم) [274].

و(إن) نافية غير عاملة، و(للعاملين) متعلق بـــ(ذكرى) واللام للتعدية، أي: إن القرآن إلا تذكير للعاملين. ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف على أنها صفة لـــ(ذكرى)[275]. أي: لا أسألكم على التبليغ أو الدعاء أجراً وما دعائي وتبليغي لكم إلا ذكرى بلقرآن وغيره من الأقوال. وجعل الدعوة ذكرى للعلامين، لأن دعوته(صلى الله عليه وسلم) عامة لسائر الناس، وقد اشعر هذا بأن انتفاء سؤال الأجر عليه لسببين : أحدهما: أنه ذكرى لهم ونصح لنفعهم فليس محتاجاً لجزاءٍ منهم، والثاني: أنه ذكرى لغيرهم من الناس وليس خاصاً بهم[276].

وقوله:﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ يفيد قصر القرآن على صفة الذكر، أي لا غير ذلك وهو قصر أضافي قصد منه إبطال أن يكون قول شاعر، أو قول كاهن، أو قول مجنون، فمن جملة ما أفاده القصر نفي أن يكون قول شيطان رجيم، وبذلك كان فيه تأكيد لجملة﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾[277].

وللفعل المسند إلى المؤنث أحكام، بحسب موقعه بالنسبة إلى المسند إليه، فإذا تقدم الفعل، وكان ما اسند إليه مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، فلاصقاً له، من دون أن يفصل شيء بينهما، وجب تأنيث الفعل، وكذلك إذا تأخر الفعل، وجب تأنيثه سواء كان المسند إليه تأنيثاً حقيقياً أم مجازياً نحو قولك: المرأة أكرمت، والمبادئ انتصرت. ويجوز تذكير الفعل أو تأنيثه إذا تقدم، وكان ما أسند إليه مؤنثاً تأنيثاً مجازي، نحو: اشتعل النار، واشتعلت النار[278]. ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه مع ما يجمع بالألف والتاء، كقولك: جاءت المعلمات، وجاء المعلمات، ومع جمع التكسير، كقولنا: جاء الرجال، وجاءت الرجال، يقول ابن الانباري:((وقال عز وجل:﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[279]، فذكر لأنه جمع، والجموع يجوز في فعلها التذكير والتأنيث))[280].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[281] وقوله عز وجل:﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[282] فأسند الفعل﴿ كُذِّبَ ﴾ الضمير المذكر، وفي الآية الثانية جاء الفعل مسنداً لضمير المؤنث.

يرى ابن الزبير أن المفعول المقام مقام الفاعل في الآيتين، وهو ﴿رُسُلٌ﴾ ورد جمع تكسير، والاسم المجموع جمع تكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث، فورد في الآية الأولى:﴿فَقَدْ كُذِّبَ﴾ على التذكير، وفي الآية الثانية:﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ﴾ على معنى التأنيث لزوماً أيضاً مع وحدة اللفظ في المرفوع المفعول، وما يجوز فيه من التذكير والتأنيث. وأوضح أن كلتا الآيتين مراعي فيهما ما وقع بعد جمع التكسير وهو تابع له، فالآية الأولى جاء قوله تعالى:﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، وصفاً للجمع، ولا يمكن هنا إلا هذا فجري على ما هو الأصل في جمع المذكر المكسرّ من التذكير، فلم تلحق الفعل علامة التأنيث، والآية الثانية فلحقت التاء الفعل رعياً لما عطف على الآية من قوله:﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾، فليس في هذا إلا التأنيث، فنوسب بين الآيتين فقيل:﴿كُذِّبَتْ﴾ في تأنيث المجموع المكسر ليحصل التناسب[283].

ويقول ابن الانباري:((أعلم أن الأفعال المؤنث إذا لاصقتها كان الاختيار أثبات التاء، وكان حذفها قبيحاً، كقولك: قامت هند، وإنما قبح؛ لأن التأنيث باب مضاد باب التذكير، فيفرق بين فعل المذكر والمؤنث لاختلافهما. فإذا فصلت بين فعل المؤنث وبينه بشيء اعتدل التذكير والتأنيث، كقولك: ضرب زيداً هند، وضربت زيداً هند. فمن أنث لزم القياس، ومن ذكر قال: لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجز، رجع الفعل إلى أصله، والقياس التأنيث، والتذكير جائز))[284].

وقوله:﴿فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ﴾ ليس جواباً للشرط، بل الجواب محذوف، أي:(فتسلّ)، لأن هذا قد مضى وتحقق، والجملة من(جاؤوا) في محل رقع صفة لـــ(رسل)، و(من قبلك) متعلق بـــ(كذب)[285] والتقدير: فإن كذبوك فلا عجب، أو فلا تحزن لأن هذه سنة قديمة في الأمم مع الرسل قبلك، وليس في ذلك لنقص فيما جئت به[286]. وجيء بـــ(رسل) منكراً لما في التنكير من الدلالة على التعظيم، تعظيم أولئك الرسل زيادة على جانب صفة الرسالة من جانب كثرتهم وتنوع آيات صدقهم ومع ذلك كذبهم أقوامهم[287].

ويستوي التذكير والتأنيث في صيغ التكلم في المفرد والتثنية والجمع، وذلك أن المتكلم إذا تحدث عن نفسه، أو عن نفسه وغيره فلا يتوهم غير المقصود في محل المقصود، لذا فلا يحتاج إلى الفرق بين صيغتها، وأما المخاطب فإنه يحتاج إلى الفصل بين المذكر والمؤنث في صيغها، لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان مذكر ومؤنث، وهو مقبل عليهما فيخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة، ولذلك من المعنى ثُني وجُمع خوفاً من أن

ينصرف الخطاب إلى غير المقصود، وأما ضمير الغائب فهو ضمير الظاهر، والظاهر يؤنث ويذكر، ويثنى ويجمع، وكذلك كل ما ناب عنه[288].

ومن ذلك قوله:﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[289] وقوله:﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِي﴾[290].

وقد سأل الإمام الإسكافي عن سر عود الضمير على مذكر في الآية الأولى، وعلى المؤنث في الآية الثانية، وقام بتوجيهه على أن مقام التذكير في آية سورة آل عمران يناسب مقام الآيات، وأول ما يصور من الطين كهيئة الطير، وهو واحد، فيلزم به الحجة عليهم، أما آية سورة المائدة، فناسب التأنيث ذكر النعم وتعددها، وهذا جمع والتأنيث به أولى[291].

إذ يقول:((إن الأولى الذي ذكر الضمير فيه إنما هو في إخبار الله عز وجل به عن عيسى(عليه السلام)، وقوله لبني إسرائيل:﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[292]، وعدد الآيات كلها عليهم، ومنها: أني أخذ من الطين ما أصور منه صورة على هيئة الطير في تركيبه، فأنفخ فيه فينقلب حيواناً لحماً، قد ركب عظماً وخالط دماً واكتسى ريشاً وجناحاً كالطائر الحيّ، والقصد في هذا المكان إلى ذكر ما تقوم به حجته عليهم، وذلك أول ما يصوّر الطين على هيئة الطير، ويكون واحداً يلزم به الحجة، فالتذكير أولى به. والآية في سورة المائدة المخصوصة بتأنيث الضمير العائد إلى ما يخلقه، هي في ذكر ما عدد الله من النعم على عيسى(عليه السلام) وما أصحبه إياه من المعجزات وأظهر على يده من الآيات، وابتداؤها:﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ وَإِذۡ عَلَّمۡتُكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾[293]، والإشارة في هذه الآية ليست إلى أول ما يبديه لبني إسرائيل من ذلك محتجاً به عليهم، وإنما هي إلى جميع ما أذن الله تعالى في كونه دلالة على صدقه من قبيل الصور التي يصورها من الطين على هيئة الطير، وذلك جمع والتأنيث أولى به))[294].

وضمائر الغائب: هو للمفرد المذكر، وهي للمفرد المؤنث، بكمالهما عند البصريين اسمين، والكوفيون يرون أن الاسم فيهما الهاء ووحدها، وأن الواو والياء مزيدتان بدليل أنهما تحذفان في التثنية، والجمع، والإفراد أيضاً في لغة وتبقى الهاء وحدها.
كقول العجير[295]:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِجْوْ الْمِلاَطِ نَجِيبُ.

أي: بينما هو. فحذف الواو.

ورد عليهم البصريون بأن مجيء الهاء وحدها مكان(هُو وهَي) ضرورة، ولأن الضمير المنفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد[296]. واختصر الكرماني توجيه الإسكافي، ورأى أن الجواب أن يقال في آية سورة آل عمران إخبار قبل الفعل فوحده. وفي آية سورة المائدة خطاب من الله له يوم القيامة، وقد سبق من عيسى(عليه السلام)ذلك الفعل ثلاث مرات، والطير صالح للواحد وصالح للجمع[297]. ووافقه في ذلك ابن جماعة[298] ونقل كلامه نصاً. ووافقهما الأنصاري[299] الذي زاد أن الاختلاف من باب التفنن في الكلام على عادة العرب في كلامهم.

وقال العكبري:((الهاء في(فيه) تعود على معنى الهيئة؛ لأنها بمعنى المهيَّأ، ويجوز أن تعود على الكاف؛ لأنه اسم بمعنى مثل، وأن تعود على الطير))[300]. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾، قال:(فتنفخ فيها فتكون طيراً بأذني) بتأنيث الضمير والفعل، قال الفراء:((يذهب إلى الطين، وفي المائدة:﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ ذهب إلى الهيئة، فأنث لتأنيثها))[301]، وفي تفسير الطبري:((لأن معنى الكلام: فأنفخ في الطير، ولو كان ذلك(فأنفخ فيها) كان صحيحاً جائزاً، كما قال في المائدة(فتنفخ فيها) يريد فأنفخ في الهيئة))[302].

وأشار ابن الزبير إلى مسألة عودة الضمير على اللفظ وما يرجع إليه أولى، وأن عودته على المعنى ثانٍ عن ذلك، وبين أن كل الرعيين عال فصيح، فعاد في آية سورة آل عمران على الكاف في(كهيئة)، لأنها تعاقب(مثل) أيك تحل محله، وهو مذكر، ثم عاد في آية سورة المائدة إلى الكاف من حيث هي في المعنى صفة، لأن المثل صفة في التقدير المعنوي فحصل مراعاة اللفظ أولاً، ومراعاة المعنى ثانياً، على ما يجب، وقال موضحاً هذا:(كما ورد في قوله تعالى:﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[303]، بعودة الضمير من﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ مذكراً رعياً للفظ (من). ثم قال: وتعمل بالتاء رعياً للمعنى وهو كثير)[304]. وقد نقل ابن الزبير كلامه هذا من الزمخشري وعزا هذا إليه، إذ يقول الزمخشري عن (فأنفخ فيه) :((الضمير للكاف، أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير))[305]. وعن (فتنفخ فيها) يقول:((الضمير للكاف لأنها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى (عليه السلام) وينفخ فيها،

لا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنها ليست من خلقه، ولا من نفخه في شيء وكذلك الضمير في فتكون))[306]. ونقل توجيه الزمخشري كل من الفخر الرازي[307]، وأبي حيان[308]، وابن عاشور[309] والألوسي[310].

والزمخشري لم يتحدث عن وجه التخصيص، وتحدث عن ذلك ابن الزبير إذ نظر ابن الزبير إلى السياق المتقدم للآيات، وهو أنه قد ورد قبل ضمير آية سورة آل عمران من لدن قوله عز وجل:﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ ﴾[311] إلى قوله:﴿ فَأَنفُخُ فِيهِ ﴾ نحو عشرين ضميراً من ضمائر المذكر، فورد الضمير في قوله:﴿ فَأَنفُخُ فِيهِ ﴾ ضمير مذكر ليناسب ما تقدمه ويشاكل الأكثر الوارد قبله، أما الآية الثانية فمفتتحة بقوله تعالى: ﴿اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ ﴾[312] فناسب ذلك تأنيث الضمير، ولم تكثر الضمائر هنا كما كثرت هناك[313].

الخاتمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله الذي من علي بإتمام هذا البحث وبعد:

فقد آن لهذه الرحلة الجميلة مع هذه الدراسة العلمية أن تنتهي والتي صحبت فيها آيات كتاب الله العزيز الذي لا تنتهي عجائبه ولا تفني غرائبه والتي عشت فيها مع كتب علماء أجلاء بذلوا جهدهم وفكرهم في تأليف مصنفات عظيمة عنيت بخدمة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، الذي يعد أحد أسرار كتاب الله عز وجل الذي أعجز البشر عن الإتيان بمثله.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي هذه هي:

1- أن اللغويين والنحويين على الرغم من الجهود التي بذلوها في حفظ اللغة ومتقنيين قواعدها، غير أنهم أهملوا الكثير منها تغاضيهم عن صنع القواعد النحوية بناء على النص القرآني، وبذلك فوتوا الكثير من لطائف اللغة ونكت التراكيب التي حاول البحث بيان نماذج منها من خلال البحث في المتشابه اللفظي من آي الذكر الحكيم.

2- ظهر في هذا البحث عناية علماء المتشابه اللفظي بالسياق، فكثيراً ما يربطون بين الآية وما جاورها من آيات، وإن السياق معين على تدبر القرآن الكريم، ومفيد في توجيه المتشابه اللفظي وبيان الفروق الدقيقة عن الآيات.

3- ظهرت الحاجة إلى دراسات تطبيقية تتناول النص القرآني على أساس دلالة السياق والآية ومن ثم سياق السورة كاملة، والربط بينهما ، فهي نظرة كلية للنص، وما وجد من دراسات قرآنية إنما يعزل السياق عن لغة النص إلا ما ندر منها.

4- أظهر البحث دراسة متأنية للكلمة في المتشابه اللفظي كالإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، واختيار الصيغ، فالاختلاف والتشابه من ألفاظ القرآن الكريم اظهر أسراراً عظيمة وحكماً عجيبة.

5- إن اللفظة المفردة من حيث كونها أسماً أو فعلاً، وطرق استعمالاتها وما تؤديه من معانٍ نجد أن لهذا أهميته، حيث يبنى عليه فروق واضحة ودقيقة في دلالة الكلام على المعنى المراد والغرض المقصود، فكل من الاسم والفعل له دلالته الخاصة التي لا تتحقق إلا به.

6- تأتِ الكلمة في القرآن الكريم مفردة أو جمع لغرض يستدعيه السياق القرآني، أو لتحقيق معنى، لذلك نلاحظ التنوع الحاصل بين الآيات المتشابهة في ألفاظها المختلفة من حيث الإفراد والجمع.

والحمد لله أولاً وأخراً والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله الطيبين وأصحابه الغر الميامين، وأسال الله سبحانه وتعالى أن يجعله من العلم النافع الخالص لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

([1]) ينظر: دلائل الإعجاز :173-198.
([2]) دلائل الإعجاز :174.
([3]) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي :208-210، والإيضاح :113/1، 133-134.
([4]) شرح الشافية :2/1.
([5]) شرح المفصل :2/7.
([6]) ينظر: شرح المفصل :2/7.
([7]) ينظر: شرح الحدود النحوية :49.
([8]) ينظر: شرح قطر الندى :146.
([9]) شرح المفصل :5/7، والحدود النحوية :50.
([10]) سورة الأعراف :62.
([11]) سورة الأعراف :68.
([12]) سورة الأعراف :93.
([13]) سورة الأعراف :66.
([14]) ينظر: درة التنزيل :604-606.
([15]) ينظر: التعبير القرآني :24.
([16]) ينظر: معاني النحو:308/3-309.
([17]) أوضح المسالك :194/3.
([18]) ينظر: التعريفات :21.
([19]) ينظر: شرح الحدود النحوية :90.
([20]) المصدر نفسه :90.
([21]) ينظر: مواهب الرحمن :294/7.
([22]) سورة الأعراف :60.
([23]) درة التنزيل :605-606.
([24]) سورة الأعراف :66.
([25]) البرهان :189.

([26]) سورة الأعراف :67.
([27]) سورة البقرة :14.
([28]) ملاك التأويل :167–168.
([29]) ينظر: كشف المعاني :179.
([30]) ينظر: فتح الرحمن :143.
([31]) ينظر: الكتاب :64/4.
([32]) ينظر: شرح الشافية :92/1–95، وأوزان الفعل ومعانيها :74.
([33]) سورة البقرة :57.
([34]) سورة طه :80.
([35]) ينظر: الخصائص :215/2.
([36]) ينظر: شذا العرف :64.
([37]) ينظر: الصاحبي :369.
([38]) ينظر: دقائق التصريف :374.
([39]) ينظر: التكملة :231.
([40]) ينظر: مغني اللبيب :160/2.
([41]) ينظر: المخصص :166/14.
([42]) ينظر: مغني اللبيب :160/2.
([43]) الكتاب :63/4–64.
([44]) أدب الكاتب :460، وينظر: شرح الشافية :92/1.
([45]) سورة الأنعام :37.
([46]) ينظر: مغني اللبيب :690/2.
([47]) سورة الأنعام :37.
([48]) سورة العنكبوت :50.
([49]) الكشاف :326.
([50]) سورة العنكبوت :49.
([51]) سورة العنكبوت :49.
([52]) سورة العنكبوت :50.
([53]) ملاك التأويل :158–159.
([54]) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم :130/2.
([55]) معاني النحو :315/3.
([56]) سورة البقرة :49.
([57]) سورة الأعراف :141.
([58]) ينظر: ملاك التأويل :33–34.
([59]) ينظر: البرهان :288.

([60]) ينظر: فتح الرحمن :310.
([61]) ينظر: الكتاب :74/4، وشرح الشافية :110/1.
([62]) ينظر: الممتع في التصريف :193/1–194.
([63]) ينظر: ارتشاف الضرب :84/1.
([64]) ينظر: المعاني الصرفية للفعل الثلاثي المزيد بحرفين في القرآن الكريم :14.
([65]) ينظر: شرح الشافية :109/1.
([66]) ينظر: المهذب في علم التصريف :95.
([67]) ينظر: شرح الشافية :109/1.
([68]) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها :90–91.
([69]) ينظر: شرح الشافية :108/1.
([70]) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها :335.
([71]) المصدر نفسه :329.
([72]) سورة البقرة :38.
([73]) سورة طه :123.
([74]) سورة طه :108.
([75]) ينظر: البرهان :108.
([76]) ينظر: فتح الرحمن :26.
([77]) ينظر: ملاك التأويل :30–31.
([78]) سورة البقرة :36.
([79]) سورة طه :120.
([80]) ينظر: ملاك التأويل :31.
([81]) ينظر: ملاك التأويل :32.
([82]) سورة طه :115.
([83]) سورة طه :121.
([84]) ينظر: كشف المعاني :93.
([85]) المثل السائر في أدب الكاتب :145/2.
([86]) سورة الأعراف :57.
([87]) سورة الفرقان :48.
([88]) سورة الأعراف :56.
([89]) سورة الفرقان :45.
([90]) سورة الفرقان :46.
([91]) سورة الفرقان :47.
([92]) سورة الفرقان :48.
([93]) درة التنزيل :589–590، وينظر: البرهان :186، وفتح الرحمن :141.

([94]) ينظر: ملاك التأويل :183–184.
([95]) ينظر: كشف المعاني :176–177.
([96]) سورة الروم :48.
([97]) مغني اللبيب :690/2.
([98]) ينظر: الكليات :326/5.
([99]) ينظر: الخصائص :98/3.
([100]) ينظر: التناوب الدلالي للصيغ الصرفية :7.
([101]) سورة الأنعام :99.
([102]) سورة الأنعام :141.
([103]) الكتاب :239/2، وينظر: شرح الشافية :108/1.
([104]) ينظر: الكشاف :339.
([105]) ينظر: مفاتيح الغيب :110/13.
([106]) ينظر: البحر المحيط :599/4.
([107]) المصباح المنير:304.
([108]) سورة البقرة :25.
([109]) سورة البقرة :70.
([110]) سورة البقرة :118.
([111]) سورة آل عمران :7.
([112]) البرهان :112.
([113]) ملاك التأويل :166.
([114]) التحرير والتنوير:402/7.
([115]) ينظر: البرهان في علوم القرآن :502/2.
([116]) ينظر: حاشية الصبان :296/2.
([117]) سورة الأعراف :112.
([118]) سورة الشعراء :37.
([119]) الكتاب :110/1.
([120]) ينظر: المقتضب :99/1، وشرح المفصل :85،79/6.
([121]) الفروق في اللغة :12.
([122]) سورة الأعراف :109.
([123]) البرهان :127.
([124]) ينظر: فتح الرحمن :148.
([125]) ينظر: الحجة :160، فقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وفي سورة الشعراء بالتشديد إجماعاً.
([126]) أنوار التنزيل :536/9.
([127]) ينظر: الكشاف :759.

([128]) ينظر: التحرير والتنوير:45/9.
([129]) ينظر: شرح الكافية الشافية :70/1، وشرح ابن عقيل :56/1.
([130]) ينظر: قطر الندى :11.
([131]) ينظر: شرح الحدود النحوية :55.
([132]) ينظر: المقرب :47/2.
([133]) ينظر: التعريفات :43.
([134]) شرح الحدود النحوية :57.
([135]) المقرب :248.
([136]) عمدة الصرف :129.
([137]) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه :293.
([138]) ينظر: عمدة الصرف :129.
([139]) ينظر: شرح الاشموني :670/3، وهمع الهوامع :87/6.
([140]) سورة الأعراف :79.
([141]) سورة الأعراف :73.
([142]) سورة هود :87.
([143]) سورة الشعراء :178.
([144]) سورة الشعراء :179.
([145]) سورة الشعراء :180.
([146]) سورة الشعراء :181.
([147]) سورة الشعراء :182.
([148]) سورة الشعراء :183.
([149]) درة التنزيل :623–625.
([150]) ينظر: البرهان :190.
([151]) ينظر: كشف المعاني :180.
([152]) ينظر: فتح الرحمن :144.
([153]) ينظر: ملاك التأويل :202
([154]) ينظر: تفسير القرآن العظيم :304/3،398/3.
([155]) سورة يونس :31
([156]) سورة سبأ :24
([157]) ينظر: الكتاب :45/4، ونتائج الفكر:159.
([158]) ينظر: نتائج الفكر :159–161.
([159]) ينظر: البرهان :6/4–9.
([160]) سورة سبأ :22.
([161]) ملاك التأويل :241–242.

([162]) ينظر: نتائج الفكر:161-162.
([163]) ينظر: التحرير والتنوير:155/11، 192/22.
([164]) سورة البقرة :58.
([165]) سورة الأعراف :161.
([166]) ينظر: الكتاب :169/2، 378، والدر المصون :378/1.
([167]) ينظر: التعريفات :48.
([168]) ينظر: شرح الشافية :190/2.
([169]) درة التنزيل :236-237.
([170]) ينظر: البرهان :123-124.
([171]) ينظر: التفسير الكبير :86/3.
([172]) ينظر: ملاك التأويل :38.
([173]) ينظر: كشف المعاني :97.
([174]) ينظر: روح المعاني :97.
([175]) سورة البقرة :61.
([176]) سورة آل عمران :112.
([177]) سورة البقرة : 62.
([178]) ينظر: البرهان: 126
([179]) ينظر: ملاك التأويل :42-43.
([180]) سورة الأحزاب :52.
([181]) سورة الأحزاب :53.
([182]) ينظر: السبعة في القراءات :157.
([183]) المصدر نفسه :157.
([184]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج :145/1.
([185]) ينظر: البحر المحيط :399/1.
([186]) ينظر: روح المعاني :277/1.
([187]) سورة البقرة :80.
([188]) سورة آل عمران :24.
([189]) سورة البقرة :203.
([190]) درة التنزيل :260-263.
([191]) ينظر: مفاتيح الغيب :130/3.
([192]) ينظر: البرهان :127.
([193]) ينظر: فتح الرحمن :31-32.
([194]) ينظر: معترك الأقران :89/1.
([195]) ينظر: شرح التسهيل :112/1.

([196]) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه :234.
([197]) ينظر: جموع التصحيح والتكسير:83.
([198]) ينظر: النكت في كتاب سيبويه :101/2.
([199]) سورة آل عمران :24.
([200]) ينظر: ملاك التأويل :46–47، والدر المصون :52/2.
([201]) سورة الأنعام :25.
([202]) سورة يونس :42.
([203]) درة التنزيل :505–506.
([204]) البرهان للزركشي :39/4.
([205]) سورة البقرة :233.
([206]) ينظر: همع الهوامع :1:59–60.
([207]) ينظر: معترك الأقران :581/3، وهمع الهوامع :59/1.
([208]) درة التنزيل :504–505.
([209]) ينظر: البرهان :106–107.
([210]) ينظر: فتح الرحمن :119.
([211]) ينظر: كشف المعاني :159.
([212]) البحر المحيط :101/4.
([213]) سورة الأنبياء :82.
([214]) البحر المحيط :161/5.
([215]) ينظر: روح المعاني :359/1، 118/4، 119/6.
([216]) التحرير والتنوير:175/11–180.
([217]) ينظر: التكملة :293، وشرح المفصل :88/5.
([218]) ينظر: شرح المفصل :88/5.
([219]) المصدر نفسه :88/5.
([220]) ينظر: المذكر والمؤنث :87/1.
([221]) ينظر: شرح المفصل :91/5–92.
([222]) مغني اللبيب :559/6.
([223]) البيت لعامر بن جُوَيْن الطائي: ينظر: مغني اللبيب :560/6.
([224]) جامع الدروس العربية :98.
([225]) المصدر نفسه :98.
([226]) ينظر: الكتاب :266/3.
([227]) ينظر: الجمل في النحو:290–296، وأوضح المسالك :286/4–287.
([228]) سورة النساء :25.
([229]) سورة المائدة :5.

([230]) العين :118/3.
([231]) سورة الأنبياء :91.
([232]) سورة النساء :24.
([233]) ينظر: الكشاف :232،279.
([234]) سورة النساء :25.
([235]) ينظر: شرح المراح في التصريف :129.
([236]) ينظر: سبيل الهدى :307–308.
([237]) ينظر: شرح الشافية :180/1.
([238]) ينظر: الموسوعة النحوية الصرفية :104/3.
([239]) ينظر: القراءات في كتاب السبعة :230.
([240]) القراءات في كتاب السبعة :203.
([241]) ينظر: معاني القرآن :112.
([242]) ينظر: التبصرة في القراءات :181.
([243]) ينظر: مغني اللبيب :480/2، والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث :63.
([244]) ينظر: التحرير والتنوير:13/5.
([245]) ينظر: الكتاب :236/4.
([246]) سورة القرة :254.
([247]) سورة إبراهيم :31.
([248]) ينظر: الصحاح : مادة (خلل) :1687/4
([249]) ينظر: لسان العرب: مادة (خلل) :143/5–144.
([250]) سورة البقرة :254.
([251]) ينظر: تفسير الواحدي :182/1.
([252]) سورة إبراهيم :31.
([253]) سورة الزخرف :67.
([254]) سورة الحديد :15.
([255]) سورة البقرة :123.
([256]) سورة البقرة :166، ينظر: تفسير الرازي :222/6.
([257]) ينظر: معاني القرآن للأخفش :376/2، والدر المصون :108/7.
([258]) ينظر: البحر المحيط :285/2.
([259]) ينظر: التحرير والتنوير:233/13–234.
([260]) سورة الأنعام :90.
([261]) سورة التكوير:27.
([262]) سورة الأنعام :68.
([263]) سورة الأنعام :69.

([264]) ينظر: البرهان :172.
([265]) ينظر: كشف المعاني :163.
([266]) ينظر: فتح الرحمن :124.
([267]) سورة التكوير:15.
([268]) سورة التكوير:19.
([269]) سورة التكوير:21.
([270]) سورة التكوير:22.
([271]) سورة التكوير:25.
([272]) سورة التكوير:27.
([273]) سورة الأنعام :89.
([274]) ملاك التأويل :162–163.
([275]) ينظر: الدر المصون :33/5.
([276]) ينظر: التحرير والتنوير:360/7–361.
([277]) المصدر نفسه :165/30.
([278]) ينظر: المذكر والمؤنث :210/2–211.
([279]) سورة محمد :18.
([280]) المذكر والمؤنث :214/2.
([281]) سورة آل عمران :184.
([282]) سورة فاطر: 4.
([283]) ينظر: ملاك التأويل :94–95.
([284]) المذكر والمؤنث :210/2.
([285]) ينظر: الدر المصون :518/3–519.
([286]) ينظر: التحرير والتنوير:186/4.
([287]) ينظر: التحرير والتنوير :257/22.
([288]) ينظر: شرح المفصل :85/3–86.
([289]) سورة آل عمران :49.
([290]) سورة آل عمران :110.
([291]) ينظر: درة التنزيل :372–374.
([292]) سورة آل عمران :49.
([293]) سورة المائدة :110.
([294]) درة التنزيل :372–374.
([295]) البيت من الطويل، وهو في شرح أبيات سيبويه :332/1، والخصائص :69/1، والأنصاف :512/2، وشرح المفصل :96/1.
([296]) ينظر: الإنصاف :681/2، وشرح المفصل :96/3.

([297]) ينظر: البرهان :90-91.
([298]) ينظر: كشف المعاني :129.
([299]) ينظر: فتح الرحمن :67.
([300]) التبيان في إعراب القرآن :215/1.
([301]) معاني القرآن :214/1.
([302]) جامع البيان عن تأويل القرآن :276/3.
([303]) سورة الأحزاب :31.
([304]) ملاك التأويل :83.
([305]) الكشاف :173.
([306]) المصدر نفسه :316.
([307]) ينظر: التفسير الكبير:105/12.
([308]) ينظر: البحر المحيط :466/2، 51/4-52.
([309]) ينظر: التحرير والتنوير:102/7.
([310]) ينظر: روح المعاني :161/2.
([311]) سورة آل عمران :44.
([312]) سورة المائدة :110.
([313]) ينظر: ملاك التأويل :84.

المصادر:

- القرآن الكريم

1- أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، لبنان- بيروت،1982م.
2- أدب الكاتب: لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة(ت 276هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة1993م.
3- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلس(ت745ه)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجع له د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى1418هـ-1998م.
4- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لقاضي القضاة أبي السعود بن محمد العمادي الحنفي(ت982هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض، مطبعة السعادة.
5- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان: لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني(ت505هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، راجعه أحمد عبد التواب عوض دار الفضيلة.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين: لأبي بركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبوعات إحياء التراث العربي ، مصر، الطبعة الرابعة1349هـ.
7- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي: للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت791هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، والدكتور محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد دمشق بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت لبنان، الطبعة الأولى1421هـ-2000م.
8- أوزان الفعل ومعانيها: دكتور هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1971م.
9- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري(ت761هـ) ومعه كتاب عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
10-الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، شرح وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجبل، بيروت، الطبعة الثالثة 1414م.
11- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، قرطه الأستاذ الدكتور عبد الحي العزماوي. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1413هـ-1993م.
12-البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794 هـ) ، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث 1427ه - 2006م ، ودار مكتبة التراث(22) شارع الجمهورية بالقاهرة.
13-البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794 هـ) ، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث 1427ه - 2006م ، ودار مكتبة التراث(22) شارع الجمهورية بالقاهرة.
14-التبصرة في القراءات: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى1405هـ-1985م.

15-التبيان في غريب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت616هـ)، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ -1998م.
16-التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس1884.
17-التعبير القرآني: لفاضل صالح السامرائي، دراسات بيانية في أسلوب القرآن الكريم(د.ت)(د.ط).
18-التعريفات: لأبي الحق علي بن محمد بن علي الجرجاني(ت816هـ)، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد(د.ت).
19-تفسير القرآن العظيم: للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي(ت774هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.
20-تفسير الواحدي: لأبي الحسن بن أحمد الواحدي(ت468هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق سورية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1415هـ.
21-التكملة: لأبي علي الفارسي الحسين بن أحمد(ت337هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، نشر عمدة شؤون المكتبات، جامعة الرياض،(د.ت).
22-التناوب الدلالي للصيغ الصرفية تطبيق على القرآن الكريم: د. عبد الله أحمد البسيوني، ود. دوكوري ماسيري، كلية اللغات جامعة المدينة العالمية- ماليزيا.
23-جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.
24-جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء: تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه الدكتور: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون1414هـ-1993م.
25-الجمل في النحو: لأبي القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة1408هـ.
26-جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: لعبد المنعم بن سيد عبد العال، مكتبة الخانجي- القاهرة1976م.

27-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لصبان أبو الفرقان محمد بن علي(ت1206)، ومعه شرح الشواهد العيني لبدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة(د.ت).
28-الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال مسلم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة1399هـ-1979م.
29-الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد(377هـ)، دار المأمون دمشق1404هـ.
30-الخصائص :لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، نشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد1990م.
31-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
32-درة التنزيل وغرة التأويل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي(ت420هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى1418ه، الطبعة الأولى1422هـ-2001م.
33-دقائق التصريف: القاسم بن سعيد المؤدب(ت338هـ)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي1987م.
34-دلائل الأعجاز: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة1992م.
35-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين الآلوسي (ت1270هـ)، دار الفكر، بيروت،1398هـ-1978م.
36-سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش شرح قطر الندى، مؤسسة النبراس للطباعة والتوزيع، النجف الأشرف (د.ت).
37-شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي ، بيروت، الطبعة الأولى1982م.
38-شرح ابن عقيل: لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحيي الدين عبد الحميد، طبعة جديدة ، تهران ناصر ضرو، الطبعة الرابعة1385.

39-شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم وطه عبد الرؤوف سعد، سنة النشر 1394هـ-1974م.
40-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1375هـ-1955م.
41-شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي(ت672هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الاولى 1422هـ -2001م.
42-شرح الحدود النحوية: لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، تحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل1988م.
43-شرح الكافية الشافية: للعلامة جمال الدين أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد الهريري، جامعة أم القرى مكة المكرمة، دار المأمون للتراث.
44- شرح المراح في التصريف: لبدر الدين محمد بن أحمد العيني(ت855هـ)، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد(د.ت).
45- شرح المفصل: لموفق الدين بن علي بن يعيش(ت643هـ)، قدم له أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى2001م.
46-شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت(د.ت).
47- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، المكتبة السلفية القاهرة1910م.
48- الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري(ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة1990م.
49-عمدة الصرف: د. كمال إبراهيم، مطبعة النجاح(د.ت).
50-العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.

51-فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: لشيخ الإسلام الإمام زكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه: الشيخ محمد علي الصابوني، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى1403هـ-1983م.
52-الفروق في اللغة: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت(د.ت).
53-كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
54- الكتاب: لأبي بشير عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ) تحقيق: د.عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة1408هـ-1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
55- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت538هـ) اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دارا المعرفة بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة1430هـ -2009م.
56- كشف المعاني في المتشابه من المثاني: لشيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة (ت733هـ)، تحقيق: عبد الجواد خلف، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان، مكتبة ابن تيميه، الطبعة الأولى1410هـ-1990م.
57-لسان العرب: للإمام أبي الفضل جمال الدين ابن منظور الافريقي المصري (ت711هـ)، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار أحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1419هـ-1999م.
58-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين ابن الأثير نصر الله بن محمد(ت637هـ)، القاهرة،1358هـ-1939م.
59-المخصّص: لأبي الحسين علي بن إسماعيل النحوي الاندلسي المعروف بابن سيده (ت458هـ)، دار الفكر، بيروت، 1398هـ- 1978م.
60-المذكر والمؤنث: لأبي بكر بن الأنباري(ت328هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة مصر، طبعة1401هـ - 1981م.
61-المصباح المنير: لأحمد بن محمد المقري الفيومي(ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت(د.ت).

المعاني الصرفية للفعل الثلاثي المزيد بحرفين في القرآن الكريم، رضا هادي حسون، البحث التكميلي الأول للماجستير، كلية العلوم الإسلامية- جامعة بغداد2002 م.
62-معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى1411هـ-1990م.
63-معاني القرآن وإعرابه: لأبو إسحاق إبراهيم الزجاج(ت311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، خرج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة ،1424هـ-2004م.
64- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت207هـ) عالم الكتب- بيروت.
65-معاني القرآن: لعلي بن حمزة الكسائي(ت189هـ)، وأعاد بناؤه عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة1998م.
66- معاني النحو: للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1920هـ-2000م.
67- معترك الأقران في إعجاز القرآن: لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1408هـ.
68-المعجم المفصل في المذكر والمؤنث: أعداد الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،1414هـ-1994م.
69-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية(21)،1421هـ-2000م.
70-مفاتيح الغيب: للإمام محمد فخر الدين بن ضياء الدين الشهير بالرازي (ت544هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى1401هـ-1981م.
71- مفتاح العلوم: للإمام أبي يعقوب السكاكي، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى1983م.
72-المقتضب: لمحمد بن يزيد المبرد(ت286هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1385هـ-1388م.
73- المقرب : لابن عصفور علي بن مؤمن الاشبيلي(ت669هـ)، تحقيق: دز أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى1391هـ-1971م.

1- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظِ من آي التنزيل: للإمام أبي جعفر حمد بن إبراهيم ابن الزبير الثقفي الغرناطي(ت708هـ)، وضع حواشيه عبد الغني محمد علي الفارسي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان1971م.
74- الممتع في التصريف: لابن عصفور علي بن مؤمل الاشبيلي (ت669هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديد، بيروت، الطبعة الرابعة1394هـ-1979م.
75-المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، ود. صلاح الفرطوسي، ود. عبد الجليل عبيد حسين، جامعة بغداد، بيت الحكمة(د.ت).
76- مواهب الرحمن في تفسير القرآن: للسيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، مطبعة الديواني، بغداد، الطبعة الثالثة1989م.
77- الموسوعة النحوية الصرفية : د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، الطبعة الأولى1404هـ-1984م.
78-نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1412هـ-1992م.
79-النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان(ت476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات المخطوطات العربية الكويت، الطبعة الأولى1407هـ-1987م.
80- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، مؤسسة الرسالة1413هـ -1992م.

رسائل ماجستير

1- المعاني الصرفية للفعل الثلاثي المزيد بحرفين في القرآن الكريم، رضا هادي حسون، البحث التكميلي الأول للماجستير، كلية العلوم الإسلامية- جامعة بغداد2002 م.